الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٣/ ١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤
Issue No.543 - 1 of September 2024

السوريون يستثمرون في الخارج أكثر من ٣٠٠ مليار دولار

أكد معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية شادي جوهرة لـ «الاقتصادية» إن التوجه في بناء البرامج قائم على تحفيز عمليات التصدير ودعمها باعتبارها الأساس لتشجيع العمليات الإنتاجية وما يترتب عن ذلك من عوائد بالقطع الأجنبي تحقق توازناً أو تصحيحاً لعجز الميزان التجاري وتحقيق تغطية مناسبة لقيم المستوردات المحفزة للنمو الاقتصادي، مع استهداف تبسيط إجراءات عملية التصدير بغية تعزيزها مع تحقيق بناء مفهوم علمي وتقني لعمليات التصدير من خلال برامج التأهيل في مجال التصدير.

وأن قيمة الصادرات السورية خلال الأشهر السبعة الأولى بلغت ٥٧٧ مليون يورو بزيادة تبلغ نحو ٣١ بالمئة.

ومن جهة ثانية أشارت معلومات إلى أن من أهم معوقات الإستيراد اليوم هو الشح النسبي في مخزون القطع الأجنبي في سورية، وإن السوريين يمتلكون ويستثمرون في كل أنحاء العالم أكثر من ١٠٠ مليار دولار أي تقديراً أكثر من ٣٠٠ مليار دولار «اليوم»، وهم يستثمرون في دول الخليج العربي ودول أخرى أكثر مما تستثمره كل الدول في سورية.

ص ١٦–١٧

علينا أن نبحث في عمق توجهاتنا الاقتصادية التي اتبعناها على مدى ستة عقود

الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب:
تغيير الأوضاع ليس مستحيلاً بشرط تغيير مقارباتنا للمواضيع وتفعيل مؤسساتنا في عملها

أكد الرئيس بشار الأسد أن مجلس الشعب هو المؤسسة الأهم في مؤسسات الدولة وتأثيره لن يكون ملموساً إن لم يكن التطوير شاملاً للمؤسسات كافة، مشدداً على أن الثقة العامة هي رصيد سريع النفاد إن لم يغذ بالعمل الدؤوب والإنجاز والإثمار، مشدداً على الحاجة الماسة إلى تطوير النظام الداخلي لمجلس الشعب.

وأوضح الرئيس الأسد في خطاب أمام مجلس الشعب بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع للمجلس أن الأزمات الاقتصادية الحادة هي حالة نقص مناعة غير ظاهرة للعيان، وتأتي الحروب لتظهر هذه الحالة من الضعف وحدتها، وعلينا أن نبحث في عمق توجهاتنا الاقتصادية التي اتبعناها على مدى عقود وتحديد الحلول الأكثر مناسبة والأقل ضرراً لنا في سورية.

وأشار الرئيس الأسد إلى أن الوضع الراهن متأزم عالمياً، وانعكاساته علينا تدفعنا للعمل بشكل أسرع لإصلاح ما يمكن إصلاحه بعيداً عن آلام الجروح من طعنة صديق، وبهذا تعاملت سورية مع المبادرات بشأن العلاقة مع تركيا التي تقدم بها أكثر من طرف «روسيا وإيران والعراق»، مبيناً أن أي عملية تفاوض بحاجة إلى مرجعية تستند إليها كي تنجح، وعدم الوصول إلى نتائج في اللقاءات السابقة أحد أسبابه هو غياب المرجعية، واستعادة العلاقة تتطلب أولاً إزالة الأسباب التي أدت إلى تدميرها ونحن لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا، وسورية تؤكد باستمرار ضرورة انسحاب تركيا من الأراضي التي تحتلها ووقف دعمها للإرهاب.

ص ٢-٣-٤-٥

الافتتاحية

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه

إصلاح المؤسسات أولاً للحد من التشوّهات وفتح الباب للمشاركة الواسعة للحوار وصنع القرار

■ ربما يجب على كل سوري وعلى المسؤولين تحديداً قراءة كلمة الرئيس الأسد في افتتاح الدور التشريعي الرابع قراءة معمّقة، ليفهموا معنى الإصلاح الحقيقي للمؤسسات في فكر الرئيس الأسد وعلاقتها ببعضها بعضاً، وكيف يمكن أن ينعكس ذلك على الأداء العام، وعلى السياسات، وعلى المعيشة والهجرة، ويفتح باب المشاركة الواسعة لكل مواطن وكل مختص في صناعة القرار السوري.

فالسيد الرئيس لم يقدم الأسبوع الماضي خطاباً تقليدياً في افتتاح دور تشريعي.. بل كان خطاباً إصلاحياً بامتياز، ينطلق من الواقع الذي وصلنا إليه والظروف المحيطة بنا، ويشخّص الأخطاء الحالية والماضية ومكامن الخلل، ويطالب بحلول واقعية قابلة للتنفيذ، تضع حداً للتشوهات الاقتصادية، مؤكداً، كما عودنا، أن سورية والاقتصاد السوري والمؤسسات السورية، هي مسؤولية الجميع، وأن الإصلاح يعني أن نكون جميعاً شركاء في بناء الوطن، وأن مسؤولية النجاح أو الأخطاء يجب أن تقع على كل المؤسسات مجتمعة، من دون أن نتهم واحدة ونبرئ ثانية، أو نتهم أشخاصاً ونبرئ سياسات.

تطرق الخطاب إلى العديد من القضايا التي تحاكي معاناة كل مواطن سوري وعلى مختلف الصعد، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

الظروف المعيشية الصعبة كانت حاضرة وبقوة، مع إشارات واضحة إلى ضرورة تغيير أو تعديل سياسات كانت معتمدة وجيدة في حقبة من الزمن، وقد لا تكون مناسبة في حاضرنا، وكل ذلك بهدف تحسين الوضع المعيشي، وتحصين سورية ومناعتها من أزمات حالية وقادمة، وجدّد الرئيس الأسد دعوته للابتكار والإبداع وإيجاد الحلول من خارج الصندوق وطرحها للمناقشة العامة، لتصبح سياسة معتمدة لدى الدولة.

ولم يخلُ الخطاب من نقد ذاتي، حين تحدث الرئيس الأسد عن بعض المشاريع التي اعتقدنا أنها جيدة، ودافعنا عنها وشجّعناها، وتبين فيما بعد أن نتائجها قد تطول، أو لا تأتي أبداً، «لأننا في الأساس لم نسأل عن السياسة التي تظلل أو التي تشكل المظلة أو المصدر أو الراعي لهذا الإجراء».

بكل تأكيد خطاب افتتاح الدور التشريعي الرابع، هو دعوة من السيد الرئيس لكل سوري وكل مختص وخبير، بأن ينخرط في العمل العام، وأن يقدم الأفكار والحلول، وأن يكون مسؤولاً في التطبيق وعلى التطبيق، وهو دعوة لأعضاء مجلس الشعب، وهو المؤسسة الأهم في سورية بصفتها الممثلة المنتخبة لكل المجتمع السوري، الذي يتحمل مسؤولية إيصال مرشحيه إلى هذا المجلس، بأن يكون مجلساً فاعلاً، يمتلك كل الأدوات للمراقبة والمتابعة والتدخل حين يلزم الأمر، ومن أهم الأدوات قد تكون إيجاد آلية للحوار بين مختلف شرائح المجتمع السوري للبحث في الأفكار والطروحات المستجدة ووضع إطار سياسي وقانوني لها، ودراسة إمكانية تنفيذها، وما يمكن أن تصل إليه من نتائج، وبوقت زمني ومهل محددة.

اليوم، علينا أن نسأل أنفسنا الأسئلة الصعبة، وأن نقترح الحلول.

على سبيل المثال، في الماضي وعندما كانت سورية تعيش مرحلة من الرخاء النسبي، كانت سياسة الدعم مطلوبة وضرورية، لكن اليوم ومع الحرب والحصار وتراجع الإيرادات، لا تزال هذه السياسة ضرورية لكن مع توجه حكومي بإيصالها فقط لمستحقيها.. وبات النقاش اليوم في سورية، من هو المستحق الحقيقي للدعم، وهو سؤال لغز في ظل مؤشرات دولية، ربما غير دقيقة، تقول إن نسبة الفقر في سورية تجاوزت ٩١ بالمئة من عدد السكان!

مثال آخر: في حقبة من الزمن كانت سياسة التوظيف الاجتماعي ضرورة، لكن اليوم ومع تراجع إيرادات الدولة، باتت مستحيلة، ومن نتائجها الملموسة اليوم أن كتلة الرواتب والأجور ونتيجة التضخم وتراجع قيمة الليرة السورية، لم تعد تكفي لتعويض تعب أي موظف من أي رتبة كان، وتحول الراتب إلى «مبلغ رمزي» تقدمه الحكومة لقاء حضور وخدمات الموظفين.

وتدني هذا الراتب جعل الكثير من الموظفين ذوي الكفاءة، يقدمون استقالات، ويغادرون العمل الحكومي الذي كان لعقود من الزمن حلم لكل شاب سوري، وفتح باب الهجرة، وخسرنا خيرة موظفي الدولة من مهندسين وأطباء وكوادر مهنية وحرفيين وصحفيين وغيرهم من مختلف الفئات.

وأمام هذه الكارثة التي حلت بسورية، لا بد لنا أن نطرح السؤال الأهم وهو: كيف يمكن لنا الحفاظ على ما تبقى من كوادر وشباب؟ وكيف يمكن أن نوفر لهم دخلاً لائقاً يبقيهم في وطنهم؟ وهل قانون العاملين في الدولة النافذ حالياً، لا يزال صالحاً وضرورياً؟ أليس الوقت مناسباً لتعديله، بحيث يُعطى كلُّ ذي حق حقه؟

كل ذلك يوصلنا إلى مشروع الإصلاح الإداري الذي بالمطلق هو مشروع جيد وضروري، لكن في الواقع، وفي ظل ندرة الكفاءات وهجرة الكوادر، بات عبئاً.. قد يكون صالحاً للتطبيق في الترويج على سبيل المثال، لكن في سورية علينا أن نتمسك بكل مدير ناجح، وبكل مختص على رأس عمله، وبكل الكوادر البشرية القادرة على الإنجاز، لا أن ننهي «مساره المهني» ونحوله إلى مهاجر اكتسب العلم والخبرة في سورية، وستستفيد منه دولة ثانية أو حتى إلى متقاعد وهو في مقتبل العمر!!

لذلك، إذا أردنا أن نبدأ أي إصلاح، فعلينا أن نفكر كيف يمكن منح رواتب وتعويضات مناسبة، تؤهلنا لتعيين الرجل المناسب في المكان المناسب، وهنا ربما علينا مراجعة سياسة «الإدارة بالأهداف»، إذ يجري تحرير الإدارات من كل القوانين النافذة، شريطة أن تحقق الهدف المطلوب منها، وسبق أن كانت هذه التجربة ناجحة في مؤسسة «تاميكو».

أو علينا أن نبتكر ونبحث في طرق لتمويل رواتب الكفاءات، بحيث نبقيهم في سورية.. قد تبدو المعادلة صعبة، لكنها الأساس في أي إصلاح اقتصادي واجتماعي قادم، وهذه دعوة لتلقي الاقتراحات والأفكار التي تؤهل المؤسسات السورية، لتكون قادرة على دفع الرواتب والتعويضات المستحقة لكل الكفاءات التي تستحق منا كل الاحترام.

مثال أخير: تعيين طبيب في مشفى عام يكون راتبه ١٨٠ ألف ليرة سورية، وهذا المثال يضعنا أمام معضلة أساسية: الاستمرار بمجانية الطبابة، أم الحفاظ على الكوادر الطبية ومنعها من التسرب؟؟ الأمر كذلك حين يتعلق الأمر براتب أستاذ المدرسة أو الجامعة وحتمية الحفاظ على مجانية التعليم.

دعونا نتحاور.. ونبتكر الحلول..

رئيس اتحاد العمال لـ «الاقتصادية»:
انخفاض عدد العمال من ١،١ مليون عامل إلى ٦٥٠ ألفاً

في حوار مع «الاقتصادية» أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أن المطالب مستمرة والمذكرات متواصلة إلى رئاسة مجلس الوزراء فيما يتعلق بمعالجة الوضع المعيشي، وبزيادة الرواتب والأجور، والتعويضات والحوافز الإنتاجية، لكن الاستجابة تكون ضمن ما تسمح به الموارد المتاحة، والموارد غالباً لا تكون قادرة على تلبية الحاجة لزيادة فعلية في الرواتب والأجور بما يمكن العامل من تأمين الحد الأدنى للمعيشة وفقاً للأسعار الرائجة.

ص ١٠-١١

التجار يتنافسون...
ما مخالفات غرفة تجارة ريف دمشق التي أدت لتدخل وزير التموين؟

قال رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة والتجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح لـ«الاقتصادية» إنه بغية تحقيق أكبر قدر من الشفافية والعدالة في انتخاب أعضاء مجالس إدارة هذه الغرف، وبغية تبسيط إجراءات العملية الانتخابية والاستفادة من التطور التقني، كان لا بد من إتاحة المجال باعتماد الطريقة الإلكترونية إضافة إلى الطريقة التقليدية في إجراء العملية الانتخابية أو أي من مراحلها، وبهدف تحقيق العدالة بين المرشحين في إشغال عضوية مجلس الإدارة وفق الدرجة المصنف فيها المرشح، وإعطاء ميزة تفضيلية لتصنيف الدرجات؛ بحيث يقوم الناخب باختيار مرشحه من الشريحة ذاتها التي صنف فيها الناخب والمرشح.

ص١٤–١٥

كيف قرأ الاقتصاديون خطاب السيد الرئيس في مجلس الشعب

ص ٦-٧

المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والضرورة الاقتصادية

ص ٨

ارتفاع في السكر بنسبة 4.06 ٪ والقمح بنسبة 5.26 ٪

ص ١٦-١٧

أكد أمام مجلس الشعب أن جزءاً من مشكلاتنا مصدّر إلينا وجزءاً آخر مصنع لدينا وتغييره هو بأيدينا وبفكرنا وإرادتنا

الرئيس الأسد: أنتم تحملون مسؤولية اعتماد آليات عمل منهجية واضحة تمنع العمل الفردي على الحساب المؤسسي والشخصي على حساب العام

أكد الرئيس بشار الأسد أن مجلس الشعب هو المؤسسة الأهم في مؤسسات الدولة وتأثيره لن يكون ملموساً إن لم يكن التطوير شاملاً للمؤسسات كافة، مشدداً على أن الثقة العامة هي رصيد سريع النفاد إن لم يغذ بالعمل الدؤوب والإنجاز والإثمار، مشدداً على الحاجة الماسة إلى تطوير النظام الداخلي لمجلس الشعب.

وأوضح الرئيس الأسد في خطاب أمام مجلس الشعب بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع للمجلس أن الأزمات الاقتصادية الحادة هي حالة نقص مناعة غير ظاهرة للعيان، وتأتي الحروب لتظهر هذه الحالة من الضعف وحدتها، وعلينا أن نبحث في عمق توجهاتنا الاقتصادية التي اتبعناها على مدى عقود وتحديد الحلول الأكثر مناسبة والأقل ضرراً لنا في سورية.

وأشار الرئيس الأسد إلى أن الوضع الراهن متأزم عالمياً وانعكاساته علينا تدفعنا للعمل بشكل أسرع لإصلاح ما يمكن إصلاحه بعيداً عن آلام الجروح من طعنة صديق، وبهذا تعاملت سورية مع المبادرات بشأن العلاقة مع تركيا التي تقدم بها أكثر من طرف «روسيا وإيران والعراق»، مبيناً أن أي عملية تفاوض بحاجة إلى مرجعية تستند إليها كي تنجح، وعدم الوصول إلى نتائج في اللقاءات السابقة أحد أسبابه هو غياب المرجعية، واستعادة العلاقة تتطلب أولاً إزالة الأسباب التي أدت إلى تدميرها ونحن لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا وسورية تؤكد باستمرار ضرورة انسحاب تركيا من الأراضي التي تحتلها ووقف دعمها للإرهاب.

وشدد الرئيس الأسد على أن أبناء الجولان السوري المحتل قدموا لنا الكثير من العبر فبرهنوا أن احتلال الأرض لا يعني بيع العرض، وأثبتوا أن انتماءهم متجذر وأرواحهم لا تحيا إلا لسورية، مؤكداً أن المقاومين في فلسطين ولبنان والعراق واليمن قدوة وأنموذج ومثال نقتدي به في طريق التحرير والكرامة والشرف والاستقلال الناجز.

وفيما يلي النص الكامل لخطاب الرئيس الأسد:

«السيدات والسادة أعضاء مجلس الشعب الكرام أهنئكم ببدء أعمال الدور التشريعي الرابع وبتلك ثقة نأخيكم للتشرف بخدمتهم، ولنتذكر بداية أن الثقة العامة هي رصيد سريع النفاد إن لم يغذ بالعمل الدؤوب وبالتواصل المستمر وبالإنجاز والإثمار، وإذ تبدؤون مهامكم وسط حراك تطويري بمؤسسات الدولة، فإن تأثيره لن يكون ملموساً إن لم يكن التطوير شاملاً للمؤسسات كافة، بحكم العلاقة الوثيقة بين مؤسسات الدولة، ومجلسكم هو المؤسسة الأهم لانعكاس أدائها على مؤسسات الدولة كافة، وبذلك على المواطنين عامة، لذا فإن تطوير أنظمته وآليات عمله هو أولوية أولى تستند إليها بقية الأولويات.

التطوير يبدأ بتصحيح المفاهيم العامة التي تشكل القاعدة الأساسية لعمل المؤسسة، التي بغياب فهمها على المستوى الوطني العام سيبقى السؤال القديم الجديد ماذا فعل المجلس؟ ولماذا لم يفعل المجلس؟ من دون جواب، فالحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس هي وقاية لهم من أي تأثير يعوق مهامهم الدستورية والقانونية، هي ليست امتيازاً أو استثناء، وهي لا تعني أبداً أن يكون صاحب الحصانة فوق القوانين والأنظمة، بل تعني أن يكون الأعضاء سباقين إلى تطبيق القوانين والخضوع لها، باعتبارهم مسؤولين عن إصدارها وسلامة تطبيقها، أما الرقابة وهي جوهر عمل مجلسكم فلا يمكن أن تتم من دون مرجعية تستند إليها، وأنا لا أقصد المرجعيات التشريعية كالدستور أو قانون مجلس الشعب، وإنما أقصد المرجعيات الإجرائية التي تحدد طبيعة العلاقة بين المجلس وبين بقية المؤسسات وخاصة في السلطة التنفيذية، وفي مقدمة هذه المرجعيات السياسات التي تقترحها تلك المؤسسات والتي يصدق عليها مجلس الشعب.

الرقابة ليست حالة مؤقتة أو مزاجية أو رأياً شخصياً، بل هي أداة منهجية ثابتة من أجل قياس الأداء وقياس الإنجاز، هناك الكثير من المؤسسات التي تعمل بحسب الأنظمة والقوانين التي تحكمها، وقد لا يكون هناك أي خلل في عمل هذه المؤسسة إذا أردنا أن نقيس الأداء، لكن حسن الأداء لا يعني الإنجاز، لذلك هناك فرق بين الأداء والإنجاز، ما مرجعية الأداء بالنسبة لكم كمجلس شعب؟ هي القوانين والأنظمة، إذا كان هناك خلل يتدخل المجلس من خلال آليات الرقابة، أما إذا كان هناك عدم إنجاز فعلينا أن نسأل ما السياسة المتبعة بالنسبة لهذه المؤسسة، هناك رؤية، هناك سياسة تنبثق عن الرؤية، هناك خطط تنبثق عن السياسة، وهناك أهداف المطلوب أن نصل إليها.

هذه السياسات هي مرجعيتنا كمجلس شعب بالنسبة للرقابة تجاه السلطة التنفيذية، فإذاً الرقابة تكون على المؤسسات، أما المحاسبة فتكون للمسؤولين في حالة التقصير، هذا يعني من خلال ارتباط الرقابة مع المحاسبة، إذا لم يكن هناك آليات سليمة للرقابة فلا يمكن أن تكون هناك آليات سليمة للمحاسبة، هذه النقطة نقطة مهمة طبعاً، ونتحدث لاحقاً عن النظام الداخلي الذي يحدد كل هذه الأمور، وكلاهما الرقابة والمحاسبة مسؤولية قبل أن يكونا سلطة، فالسلطة من دون مسؤولية تؤدي إلى الخراب، والمسؤولية من دون معرفة تؤدي إلى الفوضى، وأنتم تتحملون مسؤولية مناقشة السياسات والإستراتيجيات والخطط انطلاقاً من معرفة أسبابها وسياقها ونتائجها وضررها وكيفية الإفادة منها، أنتم تحملون مسؤولية مناقشة الرؤى انطلاقاً من امتلاككم لرؤى، كل ذلك يتطلب منكم اعتماد آليات عمل منهجية واضحة تمنع العمل الفردي على الحساب المؤسسي، والشخصي على حساب العام، والشعبوي على حساب الوطني، والارتجالي على حساب العلمي المبني على أسس واضحة سببية معللة، فلا يجوز أن نناقش الإجراءات والخطط ونحن لم نناقش أو نقر السياسات والإستراتيجيات التي تحكمها وتؤطرها، والتي من دونها ستكون الخطط والإجراءات عبارة عن حالة عشوائية، غير منسجمة، لا متجانسة، تضر أكثر مما تنفع، بغض النظر عن صحتها أو خطئها، عندما يأتينا شخص بفكرة محددة، فكرة جيدة، فكرة صحيحة، تتحمس وتندفع وتؤيد وتشجع، وإن كنا في موقع رسمي نصادق ونوافق، لكن تكتشف بعد فترة من الزمن أن هذه الفكرة الجيدة والصحيحة لم تحقق نتائج، وربما حققت نتائج عكسية، لماذا؟ لأننا لم نسأل السؤال البسيط البدهي، ما هي السياسة التي تظلل أو التي تشكل المظلة أو المصدر أو الراعي لهذا الإجراء؟

• الرقابة ليست حالة مؤقتة أو مزاجية أو رأياً شخصياً هي أداة منهجية ثابتة من أجل قياس الإنجاز

الانطلاق من السياسات

هناك مئات الإجراءات وربما آلاف الإجراءات.. ما الذي يربط بين تلك الإجراءات؟ ما الذي يمنع التناقض بينها؟ ما الذي يحقق التكامل بينها؟ هو السياسات، وبالتالي عندما نذهب إلى إجراء مفرد مهما يكن هذا الإجراء صحيحاً فهو إجراء بأحسن الأحوال غير فعال، لذلك علينا أن ننطلق دائماً من السياسات وليس من الخطة ولا من الإجراء، السياسات والرؤى هي أهم شيء نركز عليه في علاقتنا مع السلطة التنفيذية، ولا يجوز وهذه نقطة مهمة، لا يجوز إقرار السياسات التي تقترحها السلطة التنفيذية قبل البحث مع مسؤوليها بتوافر الأدوات الضرورية لتنفيذها لأن ذلك يؤدي لهدر الوقت في انتظار نتائج لن تأتي، وبالتالي تمنعون حدوث التقصير مسبقاً وهدر الوقت لاحقاً، وتقطعون الطريق على تقديم وعود لا يمكن للمسؤول الإيفاء بها، مع ما يخلقه ذلك من خيبة على المستوى العام، أيضاً بحكم الظروف وربما بحكم الطبيعة، أي واحد فينا يميل إلى سماع الكلام المطمئن، الكلام المليء بالأمل، الكلام الوردي، ولكن بعد فترة أيضاً هذا الكلام لا يتحقق، من جانب آخر المسؤول يميل لإرضاء الأطراف المختلفة سواء كانت مجلس شعب أم مواطنين أو غير ذلك، وبنفس الوقت أيضاً هذا المسؤول ربما لا يحب النقد لا يريد أن يسمع لنقد، دور مجلس الشعب في هذه الحالة هو أن يسأل عن الأدوات، عندما يصادق مجلس الشعب أو يوافق سواء بإصدار قانون أو بإقرار سياسة أو مشروع أو غير ذلك من دون أن يسأل عن الأدوات ولا تنجح السلطة التنفيذية بالتنفيذ يصبح مجلس الشعب حاملاً لمسؤولية التقصير مع السلطة التنفيذية لأن الاقتراح والمصادقة هما وجهان لمسؤولية واحدة.

إذاً.. لننطلق في كل ما سبق من مناقشة السياسات العامة أو الكلية للحكومة ثم القطاعية المنبثقة عنها في السياسات الوزارية ولنبن نقاشاتنا على تشخيص دقيق للواقع والأسباب، والتشخيص أساسه الوضوح والشفافية، فمعظمنا يعيش اليوم في خضم تساؤلات حول الوضع المعيشي حول كيفية الخروج من الوضع الراهن، وفي الحاضر والمستقبل، والأولوية في هذه الحالة وفي مثل هذه الظروف ليست للطمأنة ورفع المعنويات على أهميتها بل لشرح الواقع كما هو ومن دون تجميل وتحليله وطرح الحلول الممكنة، فلا شيء أخطر علينا اليوم من اتباع سياسة الهروب إلى الأمام وإنكار الواقع بدلاً من مواجهة التحديات ومعالجة المشكلات، وواقعنا اليوم هو بالإضافة إلى نتائج الحرب المعروفة بالنسبة لكم، نتيجة تراكمية لعقود من السياسات العامة في مختلف القطاعات، لذلك لا يمكننا الخوض فيه وتغيير هذا الواقع من دون ربطه بما سبقه من مراحل، طبعاً ربما يقول أي شخص وخاصة أصحاب النيات السيئة بأنني خرجت وأدنت المرحلة السابقة، أو المراحل السابقة، أو حمّلت مسؤولية كل المشكلات التي نمر بها على الماضي، لا، هذا الكلام غير صحيح، لأن الحاضر هو ابن الماضي، الحاضر هو نتيجة الماضي، الحياة هي سياق مستمر، لا نستطيع أن نتحدث عن الحاضر بشكل مجرد ومنفصل عما سبقه ولا عما سيليه.

الأزمات هي نقص مناعة

بنفس الوقت الأزمات الكبرى الوطنية على مستوى بلد، على مستوى أمة، إلى آخره لا تأتي فجأة، ولو ظهرت فجأة، هي حالة تراكمية لعوامل عديدة هي التي تؤدي إليها وبالتالي لا بد من مناقشة الماضي بنفس المقدار الذي نناقش فيه الحاضر، لكي نعرف أين كنا وأين أصبحنا ولماذا وصلنا إلى هذا المكان وإلى هذا الواقع، وهذا الربط بين الماضي والحاضر يساعدنا على التمييز بين الأسباب الموضوعية والأسباب غير الموضوعية، الأسباب الموضوعية أولاً هي التي لا نحمل مسؤوليتها بشكل مباشر هي أكبر من طاقة البلد، كالحرب.. كالحصار.. كالإرهاب.. كالسياسات القديمة على مدى عقود.. على مدى أجيال، التضخم العالمي الذي يضرب في كل مكان الآن ولا تستطيع دولة لا غنية ولا فقيرة أن تهرب منه، وارتفاع الأسعار، والأسباب غير الموضوعية المتعلقة بتقصير المسؤولين في السلطة التنفيذية.

فالأسباب مختلفة لا يمكن أن نعالجها بطريقة واحدة كما نفعل اليوم، كل سبب من الأسباب له طريقة للمعالجة، فمن الضروري أن نشخص، ومن الضروري أن نميز بين هذه الأسباب، أما عن الأسباب فمعظمنا يفترض أن الحرب والحصار والإرهاب هي المسببة للوضع الراهن وهذا صحيح، لكنه غير كاف، لا نستطيع أن نقول الحرب هي المشكلة، وبنفس الوقت طالما أننا لا نستطيع أن نعالج كل شيء تحت عنوان الحرب والإرهاب والحصار، فنحن لا نستطيع أن نعالج كل شيء تحت عنوان الأخطاء للمسؤولين، لا الأولى صحيحة ولا الثانية صحيحة، فالأزمات الاقتصادية الحادة هي حالة نقص مناعة غير ظاهرة للعيان، تأتي الحروب لكي تظهر هذه الحالة من الضعف وتفاقم حدتها، ولكي نبحث في أسباب نقص المناعة علينا أن نبحث في عمق توجهاتنا الاقتصادية التي اتبعناها على مدى ستة عقود، طبعاً البعض من هذه السياسات أكثر من ستة عقود، سبعة عقود تقريباً.. منذ الخمسينيات تقريباً، فهل كانت تلك التوجهات مناسبة لمجتمعنا؟ هل كانت مناسبة لظروفنا؟ متى كانت مناسبة؟ متى لم تكن مناسبة؟ وإذا كانت مناسبة فهل كانت مناسبة من دون ثمن؟ هل كانت مناسبة من دون سلبيات على الهامش؟ هل كان ممكناً تلافي تلك السلبيات بنفس تلك السياسات التي كانت قائمة في ذلك الوقت؟ وأسئلة كثيرة على هذا المنوال لكي نعرف أين تكمن المشكلة؟ من وجهة نظري السياسات طبعاً كانت مناسبة وكانت صائبة، لكن هل هناك شيء مطلق في الحياة؟ هل هناك شيء مطلق لكل زمان ومكان.. هذا الكلام غير ممكن، لو تحدثنا عن سورية خلال ستة عقود أو سبعة عقود، فهي تغيرت تغيرات جذرية لا حدود لها باتجاه الأمام.. تقدم؟ تراجع.. أقصى اليمين وأقصى اليسار.. صعوداً وهبوطاً.

وهذا ليس كلاماً مجازياً، هذا كلام حرفي بالنسبة للتغيرات التي حصلت بكل هذه الظروف مع تغير المنطقة، مع تغير العالم، مع تبدل قواعد الاقتصاد في العالم والسياسة والأمن والثقافة، كل شيء تغير، لا شيء يشبه ما كان موجوداً، هل من الممكن لسياسة ما ولو كانت صائبة أن تكون صحيحة كل هذا الزمن، هذا كلام أعتقد واضح للجميع، فلذلك يجب أن نعرف في أي مرحلة كان هناك ضرورة للتبديل ولم نبدل، ضرورة للتغيير ولم نغير، هل نستطيع اليوم أن نقوم بنفس التغيير أم تأخرنا هل علينا أن نغير السياسات، نعدل بها؟، أسئلة كثيرة يجب أن نناقشها في مجلس الشعب وفي سورية بشكل عام.

أيضاً حتى عندما تكون السياسة صائبة فأي شيء إيجابي فيه سلبيات، هذه هي طبيعة الحياة، عندما تتراكم السلبيات مع الزمن ولا تعالج تتحول السياسة الصائبة إلى سياسة سلبية على الرغم من أنها سياسة صحيحة، وبالتالي عندما نأتي اليوم ونقول إننا أمام تراكم لسلبيات كثيرة من الصعب أن نحدد المسؤولية، لا يمكن أن نقول إن هناك مسؤولاً ما أو مجموعة مسؤولين أو مؤسسة اليوم تتحمل المسؤولية عن الوضع القائم، ولا نستطيع أن نلوم مسؤولين سابقين، ولا نستطيع أن نلوم مؤسسات سابقة.. فإذاً من نلوم؟ علينا أن نتساءل حول النهج، هناك نهج عام، من يتحمل مسؤولية النهج؟ هو السؤال الأهم ليس بهدف تحديد المسؤولية لكن لكي نحدد من سيتحمل المسؤولية اليوم، فهل التوجهات الإستراتيجية التي أسميها نهجاً أو سياسات كلية، لا تهم التسمية، هل هي توجهات حكومية لكي نحمل الحكومات المسؤولية هل هي توجهات حزبية لكي نحمل الحزب المسؤولية، أم وهو الأهم هل أصبحت هذه السياسات الكبرى الكلية والتوجهات سياسات أو توجهات شعبية يؤيدها معظم السوريين، لكن وفي تلك الحالة لن يجرؤ أي مسؤول على الاقتراب من هذه السياسات لمجرد أن هناك دعماً شعبياً لها كسياسات الدعم والتوظيف والصحة والتربية والتعليم العالي والقطاع العام، وغيرها من السياسات التي لم تناقش.

• مشكلة المشروعات الصغيرة الرؤية غير الواضحة والإدارة غير السليمة

التعاطي الخاطئ

طبعاً أنا لا أقول إن هذه السياسات هي سبب المشكلة، هي سياسات صحيحة، هي سياسات ضرورية تحتاجها سورية من الناحية السياسية، من الناحية الاجتماعية، ومن الناحية الاقتصادية، من كل النواحي نحتاجها، لكن أن تكون هذه السياسات صحيحة شيء وأن تتحول إلى مقدسات ومحرمات يمنع النقاش بها ويمنع المساس بها شيء آخر، لذلك ليس بالضرورة أن تكون المشكلة هي في السياسات وإنما قد تكون المشكلة هي في طريقة تعاطينا مع السياسات وبالتالي تعاطينا الخاطئ يحول السياسة الجيدة إلى سياسة سلبية، لذلك قلت في اجتماع الحزب منذ أشهر قليلة إن هناك سياسات نقول عنها هذه السياسات لصالح أصحاب الدخل المحدود، ونكتشف لاحقاً أن نفس هذه السياسات هي التي أدت إلى انحدار في وضع هذه الشريحة التي يفترض أننا أوجدنا هذه السياسة من أجل خدمتها.

هذه التوجهات نفرض نفسها على أي حكومة، ماذا يعني؟ يعني أي حكومة لا تستطيع أن تقدم أي مقترح أو تقوم بأي بإجراء أو تقترح أي سياسة أو خطة خارج هذه السياسات الكبرى، وبالتالي ممنوع على أي حكومة -بغض النظر عن أي حكومة- أن تبحث عن حلول خارج إطار هذه السياسة، يعني نتوقع سلفاً أي حكومة ستأتي في المستقبل، أو أي حكومات ستأتي في المستقبل لديها شيء وحيد تقدمه للمواطن ما هو؟ المزيد من الوعود لا شيء آخر، وبنفس الوقت بهذه الطريقة لن نتمكن من التمييز بين سلبيات التوجهات العامة وأخطاء المسؤولين، لا نميز.. فاليوم نضع كل القصور في سلة الحكومة أو الوزير، عندما

• علينا أن ننطلق من السياسات والرؤى ونركز في علاقتنا مع السلطة التنفيذية

لا نعرف أسباب الخطأ بشكل دقيق ذلك يعني نحن لا نعرف الحقيقة، من لا يعرف الحقيقة فلن يتمكن من الوصول إلى الحل، أيضاً هذه من البدائه.

الإبداع والتفكير خارج الصندوق

لكي نلخص الصورة الآن.. كل هذا الكلام حول لماذا لا نتحرك الأمور، نحن نفرض سياسة ونطلب من الحكومة أن تحقق أهدافاً، أيضاً أنا أتحدث عن أي حكومة كي لا يفهم من كلامي أنني أدافع عن أي جهة، أنا أتحدث عن المؤسسات– مطلوب من الحكومة أن تحقق هذه الأهداف المطلوبة لكن هذه الأهداف جزء منها خارج إطار السياسات المفروضة، وجزء آخر مناقض لهذه السياسات، فالحكومة بحاجة لأدوات، إحدى أدوات تحقيق هذه الأهداف هو تغيير السياسات ولكن تغيير السياسات ممنوع، فإذاً نحن أمام حالة استعصاء –نسميه استعصاء البندقية باللغة العسكرية– هذا يشبه أن نطلب من شخص القيام بمهمة العجز المالي الكبير الناتج عن الدعم على الموازنة العامة أم تحميله على المصرف المركزي كما يحصل منذ عقود ونتائج ذلك على إضعاف المصرف، وبالتالي إضعاف دوره في تثبيت سعر الصرف في الظروف الصعبة كما هو الواقع اليوم.

كالخبار بين سياسة الاستيعاب الجامعي وما تعنيه من تأمين فرص تعليم للجميع مقابل تراجع مستوى الخريجين نتيجة الأعداد التي تفوق طاقة الجامعات الاستيعابية، كالخبار بين الطبابة المجانية الضرورية والحيوية لأصحاب الدخل المحدود مقابل الهجرة المتصاعدة للكوادر الطبية وما يعنيه ذلك من تراجع للخدمات الصحية الأساسية لنفس الشرائح، طبعاً هذه أمثلة متنوعة من قطاعات مختلفة، لكن لدينا الكثير من الأمثلة المشابهة، هذا غيض من فيض، أسئلة كثيرة، هامة، صعبة، لا يهم كيف نصفها، ولكن إن لم نتطلق منها فلن نتمكن من تحديد الحلول الأكثر مناسبة والأقل ضرراً بالنسبة لنا في سورية، فكل حل يحمل في طياته عيوباً وسلبيات في الأحوال العادية، فكيف يكون الوضع في ظرف مثل ظروف سورية القائمة، أو ظروف المنطقة، أو ظروف العالم الراهنة، بكل تأكيد ستكون السلبيات أكبر، والخيارات الصعبة أي تعني الاستحالة، لا تعني أنه لا يوجد إمكانية لتجاوز هذه الظروف ولو بشروط صعبة، ولا تعني عدم وجود ما نقوم به من أجل تحسين الأحوال، كي لا يفهم الطرح بالمعنى الإحباطي بأنه «لا يوجد أمل لا يوجد حل أبداً».

المشاريع الصغيرة والاقتصاد

والأهم من ذلك الخيارات الصعبة لا تعني الانقلاب على سياساتنا، ولا تعني الانقلاب على التزامات الدولة تجاه المواطنين، نحن لن نخلع عباءتنا الاشتراكية، سنبقى في نفس المكان، ولكن هذه العباءة لا يمكن أن تكون عباءة جامدة مقيدة، لا يمكن أن تكون قالباً، يجب أن تكون متحركة ومرنة حسب الظروف، الخيارات الصعبة تعني أن الرؤى والسياسات والخطط تبنى على الحقائق لا على الأحلام الوردية، وتأجيل النقاش بهذه الأسئلة الصعبة كما كنا نفعل دائماً حوّلها إلى وحول أقعدتنا، شلتنا، منعتنا من التفكير ومنعتنا من الحركة ولم نعد قادرين على الخروج منها، لذلك تأجيل الحوار فيها أصبح غير مقبول.. الحوار فيها أصبح ضرورة ملحة.

في مقدمة العناوين دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحدثت في هذا الموضوع سابقاً، وهو موضوع قديم ليس جديداً لكن حتى بعد أن بدأنا بالحراك به هناك سوء فهم لهذا الموضوع، طبعاً هنا أقول عنوان، لم أقل هو ليس قطاعاً ولا اختصاصاً ولا وزارة لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي تقريباً كل شيء في كل مكان في كل مجال، لذلك هي جزء أساسي من الاقتصاد أكثر من كونها مشروعاً، لكن ربما نطلق عليها أحياناً اسم مشروع، لكن هناك سوء فهم أحياناً لدور هذا المشروع، البعض يعتقد أن هذا المشروع بهذه الظروف، ظروف الفقر ومعاناة الناس جيد لأنه يحسن أو يؤمن مصدر رزق، يعيش الشخص، تعيش العائلة، إلى آخره، الحقيقة لا، أي فرصة عمل هي مصدر رزق وهذا شيء طبيعي، لكن مبدأ المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو أن تكون صغيرة وتنمو، فالمتناهية الصغر يجب أن تصبح صغيرة لكي يكون هناك نجاح، والصغيرة أن تصبح متوسطة، والمتوسطة كبيرة، فإذاً هي نواة للنمو وليست مشروعاً لكي نحل مشكلة قائمة مؤقتة، بالبداية نعم، ولكن هذا ليس هو الهدف، البعض الآخر سيقول هي جيدة الفكرة، هي محور داعم للاقتصاد، الحقيقة هي ليست محوراً داعماً للاقتصاد هي عصب الاقتصاد، وسيأتي من يقول إن هذا القطاع أو هذا العنوان هو مناسب لنا، دولة أوضاعها الاقتصادية صعبة، أبدأ هو عصب الاقتصاد للدول الصناعية الكبرى أيضاً من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، عندما ندرس الأرقام والنتائج الاقتصادية أهم شيء فيها هذا المستوى من الاقتصاد، فإذاً هي عصب الاقتصاد للدول الكبرى، ولكن في ظروفنا تصبح أكثر أهمية، نحن مجتمع نام، مجتمع زراعي، وهي هامة للمجتمع الزراعي، بالإضافة لأننا لسنا دولة صناعية كبرى على بكل الأحوال، ولا أعتقد أننا بالمدى المنظور دول مثل سورية وغيرها، بحجمها وبإمكانياتها يمكن أن تكون دولة صناعية كبرى، يمكن أن تكون ناجحة اقتصادياً هذا موضوع آخر، ولكن ليس بالضرورة بالصناعات الكبرى فمن الطبيعي أن تكون أكثر مناسبة لاقتصادنا.

المشكلة في هذا الموضوع هي ليست التمويل، منذ ٢٠ عاماً بدأنا بالحديث عن هذا الموضوع، ولكن كما قلت لم يكن هناك رؤية واضحة، المشكلة هي الرؤية غير الواضحة والإدارة غير السليمة، هناك عمل حثيث في هذا الاتجاه مؤخراً في السلطة التنفيذية، الرؤية تتوضح ولكن أهم منها أن البنية الإدارية هي بنية عشوائية بكل معنى الكلمة ويتم العمل الآن على إعادة الهيكلة وإعادة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات لكي ينطلق هذا العنوان، طبعاً على أهمية برامج التدريب والتمويل وقد تكون موجودة لدينا ليست هي مشكلة، إلا أن هذا النوع من المشاريع لا يمكن أن ينجح في ظل المركزية الشديدة، لأنه يعتمد على تطور المؤسسات العديدة ذات العلاقة بهذا القطاع من خلال زيادة كفاءتها واستقلاليتها، أي المزيد من اللامركزية وخاصة لمؤسسات الإدارة المحلية لأن هذه المشاريع يجب أن تكون موجودة بكل منطقة في سورية، هذا لا يحققه سوى الإدارة المحلية الموجودة في كل مدينة وفي كل بلدة وفي كل قرية، وهذا العنوان يرتبط بمجالات كثيرة تتوسع بحكم التطور العالمي، والنجاح فيه سينعكس بشكل مباشر وعميق على الحياة المعاشية والتطور المهني للأفراد، وعلى عدالة التنمية بين الريف والمدينة وبين شرائح المجتمع المتنوعة. بكل الأحوال العناوين المطروحة كثيرة جداً لمناقشتها وإقرار المناسب منها وتحمل مسؤولية الاقتراح أو الإقرار أو التنفيذ أو الرفض من قبل كل مؤسسة من المؤسسات، يعني حتى الرفض فيه مسؤولية لأن من يرفض عليه أن يتحمل مسؤولية نتائج هذا الرفض.

المجلس والدور المحوري

وللمجلس دور محوري في قيادة الحوار والحراك ومواجهة التحديات الجمة، وممارسة هذا الدور بطريقة فاعلة وبآليات فعالة ترتقي إلى مستوى دوره الوطني، ونحن بحاجة ماسة إلى تطوير النظام الداخلي لمجلس الشعب، لكي يتماشى مع التطوير القائم في باقي المؤسسات، ويتوافق مع متطلبات المرحلة وتحدياتها، كل العناوين التي تحدثنا فيها الآن وغيرها من العناوين من دون نظام داخلي سليم لا يمكن للمجلس أن يقوم بدوره، وهذه إحدى نقاط ضعف المجلس، لذلك أنا في الفقرة الأولى ابتدأت بكلمة أن تعديل آليات عمل المجلس هي أولوية أولى، أول شيء يجب أن يناقش النظام الداخلي والمثال موجود لديكم، وبالنسبة للعلاقة مع القضاء والبند أو البنود التي تم تعديلها في الدور التشريعي السابق، بسبب النظام الداخلي كان من غير الممكن إلى الكثير من الأشخاص أصحاب الحقوق أن يأخذوا حقهم عن طريق المؤسسة القضائية ونفس الشيء بالنسبة للجهات العامة، يعني الحق الخاص والحق العام ممكن أن يضيع بسبب نظام داخلي للمجلس بعكس مهام مجلس الشعب القيم والمسؤول عن عمل المؤسسات أو سلامة عمل المؤسسات وعن تطبيق القوانين، الآن نفس الشيء بالنسبة لعلاقة المجلس مع المؤسسات التنفيذية، هل المجلس مسؤول عن المتابعة بعد أن يُصدر قانوناً، ماهي آلية المتابعة، هل يقوم هو بقياس النتائج، إذا أراد أن يستجوب أو أن يسأل وزيراً من الوزراء ما هي الآلية؟ هل فقط يطلب منه أن يأتي ويقوم بطرح الأسئلة، أم هناك آلية منهجية قبل الزمن المحدد ما بين طلب الاستجواب والمجيء، وهل تحدد المواضيع مسبقاً، ومن ثم يأتي الوزير بأسئلة مكتوبة، هو ليس استجواباً للوزير وإنما هو للمؤسسة، لديه مؤسسة يجب أن تساهم معه في هذا الموضوع.. يعني ما أقصده يجب أن نعمل على شكل مؤسسة، ونتعامل مع الآخرين على شكل مؤسسات، النظام الداخلي هو أساس نجاح هذه المؤسسة، علينا أن نعمل كلنا مع بعض، وأنتم مؤسسة مستقلة طبعاً من أجل تطوير هذا النظام.

بالمحصلة تغيير الأوضاع ليس مستحيلاً كما يعتقد البعض أو يظن، بشرط تغيير مقارباتنا للمواضيع وتفعيل مؤسساتنا في عملها، لا نريد أكثر من الأولى والثانية، بالوضع الحالي وبطريقة التفكير الحالية وبطريقة التعامل الحالية، أنا أقول إن الأمل ضعيف جداً في أن نستطيع أو أن نتمكن من تحقيق الكثير لبلدنا، فجزء من مشاكلنا مصدر إلينا، وجزء آخر مصنّع لدينا، وتغييره هو بأيدينا وهو بفكرنا وهو بإراداتنا.

سورية والصراع الدولي

السيدات والسادة.. لم يهدأ الصراع الدولي يوماً عبر التاريخ، يخمد لكنه لا ينطفئ، واليوم نعيش مرحلة من مراحل تصاعده، صراع الغرب مع بقية العالم، قوى الهيمنة والإرهاب مقابل قوى السيادة والاستقرار، ولكونه أشمل جغرافياً وقطاعياً من حروب القرن الماضي، فهو أكثر تعقيداً وأعمق تأثيراً على العالم، وبالتالي لا خيار لأحد على الإطلاق إن يتجنب تأثيرات هذا الصراع، في القطاعات في كل المجالات، في السياسة، في الاقتصاد، في الأمن في الثقافة وفي غيرها، وسورية ساحة أساسية من ساحات هذا الصراع تتأثر بتوتره صعوداً وهبوطاً، والخيار أمامنا هو بين أن نتأثر فقط أو أن نوثر في مجرى الأحداث داخل حدودنا الوطنية بالحد الأدنى، وقدرتنا على ذلك لا تتوقف على توازن القوى العسكرية والاقتصادية والتقنية على أهميتها، بمقدار ما تتوقف على توازن الإرادة مع الأعداء، هذا التوازن ينطلق من الإيمان بقدراتنا الوطنية، ويكتمل بالعمل الجاد لتحقيق أهدافنا بأيدينا، بالعمل، بالإنتاج، بالبحث عن حلول، برفض المستحيل، برفض الخضوع أو التوفيق بين مبادئنا وبين استيعاب البعض من أولئك، درءاً للمزيد من الضرر وقطعاً للطريق على الأعداء الذين يتنفسون من خلافاتنا، ويتغذون على دمائنا، لذلك لم تطرح مبادرة تهدف إلى تحقيق هذا الهدف إلا تعاملنا معها بإيجابية ومن دون تفريط ولو كان احتمال نجاحها يساوي العدم.

المصارحة وموقع الخطأ

والوضع الراهن المتأزم عالمياً وانعكاساته علينا يدفعنا للعمل بحركية أسرع من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه بعيداً عن مشاعر الأسى وآلام الجروح من طعنة شقيق أو غدر صديق، بهذه الروحية تعاملنا مع المبادرات التي طرحت بشأن العلاقة مع تركيا والتي تقدم بها أكثر من طرف «روسيا، إيران، العراق» وكانت أولى هذه المبادرات منذ نحو خمس سنوات أو أكثر بقليل، تخللتها عدة لقاءات بمستويات مختلفة لم تحقق أي نتيجة تذكر على أرض الواقع، على الرغم من جدية أصحاب المبادرات وحرصهم الصادق على إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، ومع كل يوم مضى من دون تقدم كان الضرر يتراكم ليس على الجانب السوري فحسب، وإنما على الجانب التركي أيضاً، حيث لم يعد ممكناً إغفاله أو إنكاره، انطلقنا في تعاملنا مع هذه المبادرات من مبادئنا ومصالحنا، وهذه المبادئ والمصالح لا تتعارض عادة بين الدول المتجاورة في حال كانت النيات غير مؤذية، فالسيادة والقانون الدولي يتوافق مع مبادئ كل الأطراف الجادة في حل المشكلة، أما استعادة العلاقات الطبيعية كنتيجة للانسحاب والقضاء على الإرهاب فهي مصلحة مشتركة لأي شعبين جارين، لكن لا يمكن الحصول على نتيجة من دون التعامل مع السبب، فنحن لم نغير سياساتنا لا سابقاً للحرب ولا لاحقاً لها، بالعكس تماماً كنا دائماً حريصين على أن نفصل خلال ثلاثة عشر عاماً ونيف من هذه الحرب، بين توجهات الشعب التركي لكونه شعباً جاراً وبين سياسات ونيات المسؤولين الأتراك، هذا يعني بأننا لا يمكن أن نكون نحن السبب فيما تغير لأننا لم نغير شيئاً بالنسبة لتوجهاتنا وثباتنا وسياساتنا، وبالوقت نفسه لم نرسل قوات لكي تحتل أراضي في بلد جار لكي ننسحب اليوم، ولم ندعم الإرهاب لكي يقوم بقتل شعب جار، وكنا نعتبره شقيقاً لكي نتوقف عن هذا الدعم اليوم أيضاً، وأول الحل هو المصارحة لا المجاملة تحت عنوان المصالحة، أول الحل هو تحديد موقع الخطأ لا المكابرة، إذ كيف يمكن معالجة مشكلة لا نرى أسبابها الحقيقية؟ والرغبة الصادقة في استعادة العلاقات الطبيعية تتطلب أولاً إزالة أسباب تدمير هذه العلاقة، وهذا يتطلب التراجع عن السياسات التي أدت إلى الوضع الراهن، وهي ليست شروطاً، وإنما هي متطلبات من أجل نجاح العملية، وهذه المتطلبات تحمل في داخلها الكثير من العناصر المهمة، ولكن في مقدمتها حقوق الدول، ونحن كبلد لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا في أي ظرف من الظروف، لن نتخلى عن حقوقنا ولن نطالب الآخرين بالتخلي عن حقوقهم، يعني هذا منطق واحد.

التفاوض والمرجعية

فإذاً هذا في الأسس التي تؤسس لنجاح المبادرات، في الأسس الرغبة الصادقة والتراجع عن سياسات أو الرغبة الصادقة التي تؤدي للتراجع عن السياسات لا تهم الصياغة، أما في المبادئ فأي عملية تفاوض بحاجة إلى مرجعية لكي تنجح، بحاجة إلى مرجعية تستند إليها لكي تنجح وعدم الوصول إلى نتائج في اللقاءات التي حصلت سابقاً هناك عدة أسباب ولكن أحد أهم الأسباب عدم وجود مرجعية لتلك اللقاءات، هذه المرجعية قد تستند إلى عدة أشياء.. أشياء يتفق عليها بين الأطراف المختلفة، قد تستند إلى القانون الدولي، قد تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، قد تستند إلى عدد من العناوين التي تهم كل طرف من الأطراف، على سبيل المثال ما يصرح به المسؤولون الأتراك بشكل مستمر هو موضوع اللاجئين وموضوع الإرهاب، وما تصرح به سورية بشكل مستمر هو موضوع الانسحاب من الأراضي السورية وموضوع الإرهاب أيضاً، نحن لا نعتقد بأنه لدينا مشكلة في كل هذه العناوين الأربعة سواء العناوين السورية، العناوين التركية، ويفترض ألا يكون هناك مشكلة حسب ما يعلن عنه بعض المسؤولين الأتراك في العناوين السورية طالما أنه لا يوجد نيات سيئة كما يقولون.

عندما يتم الاتفاق على هذه العناوين يجب أن يصدر بيان مشترك من خلال لقاء بين المسؤولين في الطرفين بمستوى يحدد لاحقاً، هذا البيان المشترك يتحول إلى ورقة تشكل ورقة مبادئ هي التي تشكل القاعدة للإجراءات التي يمكن أن تتم لاحقاً بالنسبة لتطوير العلاقة أو الانسحاب أو مكافحة الإرهاب أو غيرها من العناوين التي تهم الطرفين.

أهمية هذه الورقة ومذكرة المرجعية أنها تنظم المفاوضات، تمنع المناورة أو المزاجية من قبل أي طرف، وبالوقت نفسه تشكل أداة يستند إليها أصحاب المبادرات تساعدهم على النجاح في مساعيهم، فإذاً المرحلة الآن التي نتحدث عنها سورية هي مرحلة الأسس والمبادئ لأن نجاحها هو الذي يهيئ لنجاح الإجراءات لاحقاً، لذلك غير صحيح ما يصرح به بعض المسؤولين الأتراك من وقت لآخر، بأن سورية قالت إن لم يحصل الانسحاب فلن نلتقي مع بعض، هذا الكلام بعيد كل البعد عن الواقع، نحن نعمل في هذا الموضوع بشكل منهجي وبشكل واقعي، المهم أن يكون لدينا أهداف واضحة ونعرف كيفية السير باتجاه هذه الأهداف، وأياً تكن الخطوات المحتملة فسيكون أساسها السيادة، وحدودها السيادة، ومعيارها السيادة أيضاً.

أبناء الجولان والعبر

وعندما نُذكر السيادة يحضر الجولان.. الجولان الذي قدم لنا أبناؤه الكثير من العبر، فبرهنوا أن غياب السيادة عن أرضه لا يعني سقوط الوطنية من وجدان شعبه، بل يعني ارتقاءها في قيمه، وأن احتلال الأرض لا يعني بيع العرض، وأن الوطنية ليست مظهراً، ولا ادعاء بل انتماء متجذر وفاء وولاء، وقدموا لنا الدرس الأبلغ وهو أن حصار العقول أخطر وأشد فتكاً من حصار البطون، حصار الأزراق تخفف عنه كرامة غالية، وأخلاق عالية، ونفس عزيزة، وقيم وطنية، وعقل منتج للأفكار والحلول، أما حصار العقول فمآله انتحار جماعي، وبيع للوطن في سوق النخاسة السياسي، أكثر من ستة عقود مقاومين الصهيونية الحصار المطبق، قاوموا الضم الجائر والهوية الصهيونية الفاشية والمحتل الباغي، كانوا وما زالوا راسخين في الموقف، ثابتين بالاتجاه، رافضين أن تخفق قلوبهم وتحيا أرواحهم إلا لسورية ومن أجلها، حتى يعودوا إليها وتعود إليهم، فلنا بهم وبأبناء الوطن المدافعين عنه، والشهداء وعائلاتهم وجرحانا الأبطال وبكل سوري أبي بذل وضحى ولم تكسر إرادته، تحمل المعاناة وتألم ولم يبع كرامته، وبالمقاومين في لبنان وفلسطين والعراق واليمن أسوة وقدوة وأنموذج ومثال نقتدي به في طريق التحرير طريق الكرامة والشرف والاستقلال الناجز.

أتمنى لكم أيتها السيدات أيها السادة كل التوفيق في مهامكم الوطنية الجسام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

• عندما تتراكم السلبيات ولا تعالج تتحول السياسة الصائبة إلى سياسة سلبية على الرغم من أنها سياسة صحيحة

• لن نخلع عباءتنا الاشتراكية لكن هذه العباءة لا يمكن أن تكون عباءة جامدة مقيدة.. يجب أن تكون متحركة ومرنة

• المشاريع لا تنجح في ظل المركزية الشديدة

كيف قرأ الاقتصاديون خطاب السيد الرئيس في مجلس الشعب

جمود السياسات المتّبعة ينهك الاقتصاد السوري

لا معالجة لمشاكلنا الاقتصادية من دون إعادة دراسة سياساتنا الكلية وقبول التغيير

■ غزل إبراهيم

محددات جديدة لآليات العمل المستقبلية لمجلس الشعب وللحكومة المقبلة وضعها السيد الرئيس بشار الأسد للخروج من الأزمة الاقتصاديّة الحاليّة انطلاقاً من قضايا المجتمع ومشاكله والظروف المعيشية الصعبة التي يقاسيها المواطن السوري.

ومن ضمن هذه المرتكزات تأكيده على أن الأزمات الاقتصادية الحادة هي حالة نقص مناعة غير ظاهرة للعيان، وتأتي الحروب لتظهر هذه الحالة من الضعف وحدّتها، وعلينا أن نبحث في عمق توجهاتنا الاقتصادية التي اتبعناها على مدى عقود.

وهنا فتح الرئيس الأسد نوافذ وآفاقاً خارج الأطر القديمة التي ينبغي الأخذ بها والولوج إليها في المرحلة القادمة، في سياق تغيير وتطوير السياسات التي كانت سائدة سابقاً، والتي أدى تراكم أخطائها إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي نعانيه، فتغيير الآليات ومراجعة السياسات القائمة أمر في غاية الأهمية لمعرفة مكامن الضعف لمعالجتها، والاستفادة من نقاط القوة وتعزيزها، ما ينتج بيئة اقتصادية صحيّة، وواقعاً ملائماً للاستثمار وما يحسّن الإنتاج ويخلق فرص العمل الملائمة.

فاعتبار السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة سابقاً وكعقود مضت، خطوطاً حمراء وسياسات مقدسة، لا تقبل النقاش والتعديل، اليوم لم يعد ذلك ممكناً ولا صحيحاً، بل إن ذلك الرفض لتقديس السياسات مهما كانت راسخة وصحيحة في وقت من الأوقات، شكّل إعلان مرحلة تغيير اقتصادي قادمة تشمل قضايا اقتصادية كبرى وأساسية، وإنه لا معالجة لمشاكلنا الاقتصادية من دون إعادة دراسة سياساتنا الكلية وقبول التغيير الذي يؤدي إلى التطوير، فهو شرط لازم وغير كاف، وهذا هو جوهر التوجهات الإستراتيجية الجديدة للدولة.

حالياً يجري التحضير لاستبدال الدعم العيني بالدعم النقدي، والهدف هو أن يكون للسلعة سعر واحد، لأن تعدد الأسعار للسلعة الواحدة يسبب التشوّه السعري ومن ثم الهدر والفساد، على أن يتقاضى المشمولون بالدعم بدلاً نقدياً، ليتمكنوا من شراء احتياجاتهم المغطاة بالدعم مثل الخبز والغاز المنزلي وغيره، وفي هذه الحالة لم يتم إلغاء الدعم بالكامل، ولكن جرى تعديل السياسة فقط وتوجيه الدعم إلى المستحقين وتوزيعه بشكل نقدي.

وبالنسبة للزراعة، كانت الدولة تقدم الدعم للقطاع الزراعي من خلال دعم الأسمدة والبذار والأعلاف، ولكن الآن تم تعديل هذه السياسة وجرى تحرير أسعار هذه المواد، في حين تم الاستمرار بمنح القروض الزراعية بأسعار فائدة أقل من السعر الرسمي من خلال المصرف الزراعي.

وتجري حالياً خطوات مماثلة بالنسبة لسياسة «مجانية الرعاية الصحية» لكل الناس، التي تبنّتها الدولة منذ عقود، وقد كانت كلفتها عالية، واليوم في ظل تداعيات الحرب وتراجع الموارد والإمكانات المتاحة، فقد تدنت جودة الخدمات الصحية المقدمة، وأصبح القطاع الصحي يعاني ضعفاً في المواد والأجهزة الطبية المتوافرة، إضافة إلى تسرّب كوادره إلى الخارج، فلم تعد سياسة الطبابة المجانية مناسبة أو ممكنة، ولا بد من النقاش لتعديل هذه السياسة ما يمكّن الدولة من تطوير هذا القطاع، ومن رفع جودة الخدمات الطبية والحفاظ على الكوادر الطبية.

ما الذي نحتاجه لتطوير وتحديث سياساتنا؟

هناك ثلاثة مرتكزات رئيسة يجب الانطلاق منها في هذا الاتجاه، وهي تعزيز النمو الاقتصادي، ومعالجة موضوع البطالة والعمل على خلق فرص العمل الملائمة، والعدالة والإنصاف في توزيع الفرص والدخول.

مراجعة السياسات لا يعني تخلي الدولة عن التزاماتها والخيار اليوم البحث في عمق التوجهات الاقتصادية

على رأسها إعادة توزيع الثروات

هناك مشكلة كبيرة في السياسات العامة عندنا تتمثل في إعادة توزيع الثروات وتوزيع الدخل القومي، وبالتالي السياسات التي هي أولى بالمراجعة والتقييم هي سياسة توزيع الثروات أو الدخول ابتداء من الرواتب والأجور وصولاً إلى السياسات المالية والنقدية، وسياسة مكافحة الفساد، حيث يوجد مشروع إداري إصلاحي ضخم تبنّاه مجلس الوزراء ولكن حتى الآن لم نلمس نتائجه على أرض الواقع.

وبحسب الدكتور خضور فإن مسألة العدالة والإنصاف في توزيع الدخل والثروات مهمة جداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعادة التوازن لاقتصادنا، وبناء مجتمع معافى سليم.

التشبيك بين القطاعين العام والخاص

هناك أيضاً نقطة في غاية الأهمية بالنسبة لعملية إعادة تقييم سياساتنا الاقتصادية- يؤكد خضور- وهي التشاركية بين القطاعين العام والخاص وتوزيع الأدوار بينهما، وهنا يجب أن تكون الدولة هي صاحبة القرار والمبادرة لقيادة مشروع وطني تنموي على المستوى الكلي، يحقق عائدات نمو مهمة على المستوى الكلي، بالتشاركية مع رؤوس الأموال الخاصة، ولكن بشرط أن تكون الدولة هي صاحبة السلطة والقرار، وهي من يقود ذلك وفق رؤية إستراتيجية وتنموية محددة وواضحة الأهداف، تجنباً لحدوث أي خلل أو تحكّم من جانب أفراد أو شركات خاصة لزمام المبادرة الاقتصادية، لكون القطاع الخاص غير مؤهل وحده لقيادة مشروع تنموي على مستوى الاقتصاد الكلي، فالقطاع الخاص يمكن أن يكون ناجحاً في مشاريع الأعمال، الصناعة والتجارة والزراعة، لكنه لا يصلح لقيادة مشروع تنموي على مستوى الاقتصاد الكلي.

إعادة الطبقة الوسطى

لابد من تغيير جذري في النهج على كل الصعد المرتبطة بالاقتصاد، لما فيه خدمة المجتمع وإعادة الروح للطبقة الوسطى التي تكاد وللأسف أن تتحول إلى فقيرة وما دون.

فالطبقة الوسطى هي أهم الطبقات سياسياً وتنموياً وعملياً، لأن الطبقة العليا هي أصحاب الأعمال وشاغلو الوظائف العليا، ومن ثم فإنها طبقة تتمتع في معظم الأحوال بالأموال والسلطة، أما الطبقة الثالثة وهي الطبقة الدنيا فهي عمالة كادحة وقليلة الدخل وفرص العمل المناسب.

أما الطبقة الوسطى فهي التي تحمل مسؤولية التوازن بين الطبقات ومن ثم يعتمد عليها في التوازن الاقتصادي والسياسي بين طبقات المجتمع الواحد، ويشير تناميها واتساعها إلى مدى نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق العدالة وفي توزيع الدخل وتنمية المجتمع كله، والأهم أن هذه الطبقة هي أساس طريق التنمية والسياسات المختلفة للدولة – يؤكد أمين سر غرفة صناعة حمص عصام تيزيني.

محاربة الفساد

لا يمكن تحويل نقاط الضعف في الاقتصاد السوري إلى نقاط قوة إلا بتغيير النهج الذي اتبعته الحكومات المتعاقبة، ليصبح نهجاً ديناميكياً مرناً يعتمد البحث والتشاور الدائم مع قطاع الأعمال الذي يسهم بـ٧٠ بالمئة من الإنتاج المحلي.

كذلك من المهم العمل على إغلاق الباب أمام الفساد الاقتصادي الذي لعب دوراً مهمّاً في انهيار اقتصاد سورية وخاصة خلال العقد الأخير، ويجب العمل على سنّ تشريعات تساعد على الحد منه ومن تأثيراته، على أن يتم التطبيق الفعلي لهذه التشريعات «لا أن تكون حبراً على ورق» وفقاً لتيزيني.

إعادة هيكلة السياسة النقدية

كذلك يجب إيجاد بنية قانونية حديثة تتوافق مع المرحلة الحرجة التي يعيشها اقتصادنا، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية التي لا تشجّع في وضعها الحالي على جذب استثمارات جديدة، ولا حتى الحفاظ على القديمة منها، إذ يجب على القائمين على رسم هذه السياسة في سورية أن يتخلوا عن التشدد، ويتحلوا بالنعومة، وخاصة لجهة تداول القطع واستعماله بحسب تيزيني.

■ **تيزيني: سنّ تشريعات لإغلاق الفساد الاقتصادي والسياسة النقدية لا تشجّع على جذب استثمارات**

■ **د. عاصي: سياسة الطبابة المجانية لم تعد مناسبة.. فلا جودة الخدمات تحققت ولا حافظنا على الكوادر الطبية**

■ **د. خضور: مراجعة كل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية**

عملية التقييم بديهيّة

تقييم السياسات بشكل دوري أمر مهم، وكلام سيادة الرئيس كان واضحاً بهذا الخصوص، ويجب مراجعة السياسات الاقتصادية وتقييمها كل فترة، والبناء على ما يمكن أن يبنى عليه من ناحية اعتماد السياسات الناجحة وتطويرها بشكل مستمر، ما يسهم في بناء سياسات جديدة أكثر ديناميكية ومواءمة للظروف والتحديات، أما الفاشلة التي لا تتناسب مع وضعنا الاقتصادي ومع المرحلة الحالية، فنتخلى عنها ببساطة وفق رؤية الأستاذ في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق الدكتور رسلان خضور.

فعملية تقييم السياسات السابقة شيء بديهي في الاقتصاد، وبالتأكيد يجب مراجعة سياساتنا الاقتصادية سواء المالية أم النقدية أو التجارة الخارجيّة أوالتجارة الداخلية أو الدعم وغيرها.

وخلال الفترة الماضية هذه المراجعة لم تتم بشكل منهجي وعلمي للأسف الشديد، الأمر الذي كان له تداعيات سلبية على الاقتصاد، فعمليّة التقييم والمراجعة الدوريّة مهمة جداً بالنسبة للسياسات والإستراتيجيات والبرامج والخطط التي تنفذها كل الوزارات على المستوى الوزاري أو على المستوى القطاعي، وخاصة السياسات الكليّة.

لكل مرحلة ولكل بلد سياسات خاصة

السياسات المتبعة تقيَّم وفقاً للمراحل الزمنية، فقد تكون سياسة ما مناسبة وصحيحة خلال مرحلة معينة من الزمن وبالنسبة لظروف معينة، ولكنها قد لا تكون مناسبة لمرحلة أخرى نتيجة التطورات والظروف التي تتغير وتتبدل باستمرار.

كما أن هناك سياسات تناسب بلداً معيّناً وبيئة معيّنة وتحقق نجاحات كبيرة وقفزات نوعيّة في اقتصاديات معينة، ولكنها قد لا تتناسب مع ظروفنا وواقعنا، لذلك يجب الانتباه جيداً لهذه النقطة وعدم الانجرار خلف الدعوات لاتباع وتبنّي التجارب الاقتصادية الناجحة في بلد ما، وإنما الاستفادة منها ومحاولة تطبيقها، وعلينا دائماً مراجعة وتقييم سياستنا لنستطيع تطوير أنفسنا وتجاوز حالات الخلل والضعف القائمة بحسب الدكتور خضور.

البعد الاجتماعي أولوية

إن تعديل تلك السياسات لا يعني إطلاقاً أن الدولة ستنقلب على سياساتها وستتخلى عن التزاماتها تجاه المواطنين، فقد بلغ الدعم الاجتماعي ٦٢١٠ آلاف مليار ل.س، أي أكثر من ١٧ بالمئة من إجمالي الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤ الذي بلغ ٣٥،٥٠٠ ألف مليار ل.س، وهذا يؤكد أن البعد الاجتماعي ما زال يتصدر قائمة الأولويات في الدولة السورية – تؤكد وزيرة الاقتصاد سابقاً الدكتورة لمياء عاصي.

سياسة الدعم الجديدة منطلق للعدالة الاجتماعية

لعقود طويلة قامت الدولة بتبني سياسات اقتصادية لأسباب اجتماعية واعتبرتها أساسية وراسخة، مثل سياسة الدعم العيني لبعض المواد الغذائية والمشتقات البترولية، والرعاية الصحية المجانية، والتعليم المجاني حتى الجامعي، ودعم الزراعة والنقل، من دون تمييز بين الشرائح الاجتماعية وفيما لو كانت تستحق الدعم أم لا، وكان الدعم يقدّم مباشرة لكل المواطنين من دون تفريق بينهم، ويتم رصد بنود في الموازنة العامة للدولة لذلك، والهدف هو تمكين كل الفئات من الحصول على السلع والخدمات الأساسية وفق قراءة عاصي.

وفي مطلع شباط ٢٠٢٢ بدأت الحكومة برفع الدعم عن شرائح من المجتمع السوري، بهدف توجيه الدعم إلى مستحقيه وتحقيق العدالة، وسدّ جزء من العجز المالي في الموازنة العامة للدولة.

HARAM PYRAMID TRANSFER
شـــركة هـــرم بيراميد للحـــوالات الماليـــة
ش.ذ.م.م

خدمة قبض الراتب من المصرف التجاري السوري صارت أسهل..

من أي مركز من مراكز هـرم بيـرامـيـد

011-9535 011-2076

المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والضرورة الاقتصادية

قاطرة الاقتصاد والاتجاه الأمثل لتوفير المواد الأولية ..

د. محمد لـ«الاقتصادية»: ٥ بالمئة فقط من إجمالي التسهيلات الممنوحة من مصارف التمويل الأصغر تتجه إلى هذه المشروعات

■ بارعة جمعة

يتنامى دورها شيئاً فشيئاً واليوم ثمة حاجة ملحة لرفد سوق العمل بمنتجات محلية أولية، تعد الركيزة الأساسية لصناعات كبرى، هي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المنقذ الأول لاقتصادنا، والآخذ به إلى بر الأمان، ولا سيما بعد تشكيلها نسبة ٩٠ بالمئة من الأعمال، كما تشغل بنسبة ٦٠ بالمئة – ٧٠ بالمئة من العمالة وتوفر الـ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم، واليوم، يبرز الاهتمام الأكبر بها بعد تأكيدات سيادة الرئيس بشار الأسد في خطابه الأخير أمام مجلس الشعب على ضرورة الانطلاق منها، والعمل بها أيضاً كعنوان للمرحلة القادمة، بصفتها الرافعة الأولى للاقتصاد المحلي.

من هنا اكتسبت أهميتها، كما باتت العمود الفقري للمجتمعات في كل مكان، والمساهم الأكبر في الاقتصادات المحلية والوطنية، ولا سيما بين العاملين الفقراء والنساء والشباب والفئات الأكثر هشاشة بالمجتمع، فما أهمية دعم هذه المشروعات؟ ولماذا تولي مؤسسات المجتمع المدني الأهمية لها؟ وما الأثر المرجو منها في المجتمع؟

خطوات جادة

يأتي الاهتمام الحكومي في دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ضمن إطار إصدار دليل تعريف عنها، يتيح لهذه المشروعات حسب حجمها أن تكون أساساً في تقديم الدعم اللازم، هذا ما أكدته الدكتورة ثريا إدلبي مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حديثها لـ«الاقتصادية» سابقاً، إلى جانب إصدار القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته، الذي سمح بتأسيس مصارف التمويل الأصغر، وقدم مجموعة من التسهيلات والإعفاءات لأصحاب هذه المشروعات، بما يعزز الخدمات التمويلية المقدمة من تلك المصارف، كذلك توجيه المصارف العامة والخاصة لإطلاق برامج تمويلية نوعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعات ذات الأولوية.

لم يقتصر الاهتمام في مسألة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر على الحكومة فحسب، بل نادى به الخبراء والأكاديميون، ومنهم الدكتور علي محمد، الذي أكد الاهتمام الحكومي الجاد بهذا التوجه في حديثه لـ«الاقتصادية» بقوله: لطالما كان «دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة» شعاراً رناناً في كل الخطط الحكومية في سورية نظراً لأهمية هذه المشاريع «عالمياً» من الناحية الاقتصادية من جهة، ولما تمثله من إجمالي شركات الاقتصاد السوري ومساهمتها في المؤشرات الاقتصادية السورية من جهة أخرى.

الرقم كمؤشر للأداء

لكن بالنظر لتقييم الواقع، سنجد بأن لغة الأرقام تفصح وتؤكد ضرورة هذه المشروعات في سورية، لكونها تشكل نسبة ٩٩ بالمئة من إجمالي الشركات في كل قطاعات الاقتصاد السوري حسب تقديرات د. محمد، وبأنها كانت تسهم في عام ٢٠١٠ بما لا يقل عن ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و٧٥ بالمئة من الضرائب والرسوم المباشرة، وتشغّل نحو٦٠ بالمئة من اليد العاملة، وهو ما يعد مؤشراً مهماً إلى تأثير وشمول هذه المشروعات وقدرتها على التطور والاتساع، بما يلبي حاجة الاقتصاد السوري من منتجات وخدمات كل القطاعات صناعيةً كانت أم زراعية أو تجارية وخدمية.

إلا أن الاهتمام شيء والواقع شيء آخر، فقد بقيت هذه المشروعات بإطار محاولة التشريع لجهة أو هيئة وتأطيرها بدءاً من الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة (٢٠٠١–٢٠٠٦) ثم هيئة التشغيل وتنمية المشروعات (٢٠٠٦–٢٠١٦) انتهاءً بهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٢٠١٦ لغاية الآن)، لنجد أن الخطوات على أرض الواقع لم ترتقِ إلى درجة التنمية الفعلية لهذه المشروعات وتذليل معوقاتها المتعددة وفق د. علي محمد، بدءاً من المشكلة التمويلية، وانتهاءً بالتسويقية مروراً بالإدارية والتنظيمية سواء ذات العلاقة بالتراخيص الرسمية أو التنظيم الإداري الداخلي لهذه المشروعات والتدريب والاستشارات عدا غياب أي إستراتيجية دقيقة لعمل هذه المشروعات وأسس توزعها قطاعياً بناءً على دراسات حاجة الاقتصاد السوري وأولويات كل مرحلة على حدة، عدا كوننا لم نلحظ دوراً وازناً لغرف التجارة والزراعة والصناعة في ذلك، سوى بعض الخطوات ومنها المتعلقة بتأسيس بعض المعارض على سبيل المثال.

خطوات متممة

ونظراً للواقع «غير الصحي» لهذه المشروعات، صدر القانون رقم ٨ تاريخ ٢٠٢١/٢/٢٠ الخاص بتأسيس مصارف التمويل الأصغر في سورية، بغية المساهمة بخلق وتنظيم مؤسسات مالية تضخ كتلة التسليفات لديها لهذه المشروعات حصراً دون غيرها، لتبدأ بالفعل المصارف بمنح القروض المتعددة لهذه المشاريع وسواها من أصحاب الدخل المحدود ومعدومي الدخل، وبنظرة سريعة لواقع التسليف الممنوح خلال عام ٢٠٢٠ و٢٠٢١، يسرد د. محمد قيم حجم المحفظة التسليفية الممنوحة من مصارف التمويل الأصغر، التي نمت بنسبة ٨٣ بالمئة، بزيادة ٣٠ مليار ليرة إلى ٥٥ مليار ليرة، ليبدو لنا عند تدقيق أرقام التسليف الممنوحة في عام ٢٠٢٠ من مصارف التمويل الأصغر (٤ مصارف) والمصارف الخاصة في سورية (١٤ مصرفاً)، عدم تجاوز ما تم منحه من قروض لهذه المشروعات قيمة ٧٤ مليار ليرة من أصل حجم محفظة ائتمانية بالغة نحو ١,٤٩٣ مليار ليرة، أي ما يقارب ٥ بالمئة فقط من إجمالي التسهيلات الممنوحة، تتجه إلى المشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهذا الرقم بحد ذاته يظهر ضعف التمويل لهذه المشروعات كرقم مجرد، وهنا يتساءل محمد: ما الذي سنستنتجه في حال قمنا بمقارنته مع نسب التضخم التي أصابت الاقتصاد السوري خلال الحرب؟ وارتفاع السقوف المطلوبة لقروض هذا النوع من المشروعات؟، لتظهر العقبة الأكبر الخاصة بالتمويل المتمثلة بالضمانات المطلوبة، والتي من المفترض أن يكون حلها جاهزاً وهو الضمان المقدم من مؤسسة ضمان مخاطر القروض الصغيرة والمتوسطة التي أحدثت بالقانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦، والتي تم الانتهاء من اكتتاب رأسمالها من المصارف الخاصة ومصارف التمويل الأصغر، إلا أنها بعد ٥ سنوات على تأسيسها لم تقم بأي خطوة من الخطوات التي تأسست لأجلها، وهو سؤال نضعه برسم المعنيين.

إزالة العقبات

ما ذُكر آنفاً يُحاكي ناحية التمويل، أما عن واقع التنمية، فالمراقب لوضع هذه المشروعات لا يرى تطوراً واضحاً في عملها وفي القيمة المضافة التي تحققها على أرض الواقع، حسب توصيف الدكتور علي محمد، حيث إنه وإلى جانب العقبة التمويلية، تواجه هذه المشروعات العقبة التسويقية وعقبة التدريب والمتابعة، والأحرى بهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمل الحثيث على تنظيم هذه المشروعات، بالتعاون مع غرف الزراعة والصناعة والتجارة، والمساعدة في الترخيص الرسمي لهذه المشروعات، بما يمكن من إيجاد إحصائيات دقيقة تمكن من استهداف هذه المشروعات بعينها وتقديم كل المساعدة الإدارية واللوجستية والتدريبية لها، بما يضعها على سكة الإنتاج الفعلي بعيداً عن التجريب وعن احتمالية التعثر والاندثار والفوضى.

فالغاية اليوم تكمن في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتلبية حاجة السوق المحلية وتخفيف الاستيراد، بما ينعكس مستقبلاً إيجاباً على الميزان التجاري السوري الخاسر في عام ٢٠٢١، بنحو ٣,٥ مليارات يورو، هذا الأمر يُحتم على الهيئة برأي د. علي محمد مسؤولية إعداد تقارير دورية منتظمة، توضح فيها تطور هذه المشروعات، على أن تشمل هذه التقارير تطورها أفقياً وإنتاجياً، مترافقاً مع دراسة فعالية التمويل الممنوح من المصارف مجتمعةً، وما حقق من عوائد مباشرة وغير مباشرة للاقتصاد الوطني سواء من حيث زيادة الإنتاج أم من حيث امتصاص البطالة وغيرها من المؤشرات المهمة.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
المشرف العام: عبد الفتاح العوض
مدير التحرير: هني الحمدان
المدير الفني: لارا عبد الكريم توما
المدير المسؤول: نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠ – ٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ – ٠١١

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٣/ ١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

نزيف عمالة يقارب النصف ووعود دائمة بزيادة الرواتب!

مواردنا ذاتية ونعمل على تخفيف تثقيلات الراتب

رئيس اتحاد العمال لـ «الاقتصادية»: انخفاض عدد العمال من 1,1 مليون عامل إلى 650 ألفاً

■ شادية إسبر

يعود تأسيسها إلى العام ١٩٣٨ ولها علاقات راسخة مع النقابات والاتحادات العربية والعالمية سواء على المستوى الثنائي أو على مستوى التكتلات النقابية، هي مؤسسة عريقة معنية بحقوق شريحة واسعة من الشعب السوري، شريحة الطبقة العاملة، ولهذه المؤسسة ما لها وعليها ما عليها، أداؤها دائماً تحت الضوء عبر انتقادات في جوانب كثيرة وعمل ملموس في أخرى، والمطالب بالمزيد لا تتوقف، سواء من العمال أو من الأوساط الشعبية، فكيف يعمل الاتحاد العام لنقابات العمال وسط هذه الظروف لتحسين المستوى المعيشي للعاملين؛ الذين تعرضت أعدادهم لاستنزاف خلال سنوات الحرب على سورية؛ لتبلغ اليوم حوالي ٦٥٠ ألف عامل مقابل مليون ومئة ألف عامل العام ٢٠١٠؟ ما يستوجب أن يكون الاهتمام بقضايا العمال من أولويات أي عمل حكومي لوقف النزيف ودعم هذه الشريحة التي هي عماد الاقتصاد في كل الأوقات، ورافعة نمائه وركيزة بنائه في المرحلة الأكثر حاجة لتثبيت الركائز، فكيف يمكن للعمال العمل بجدية واهتمام وتحقيق إنتاجية برواتب ضعيفة وتحفيز متوقف وتأمين صحي بمراحله البطيئة، وقانون تحت اسم «الخدمة العامة» طال انتظار ما يخالف أن يكون أقل من المطلوب؟ وأين الاتحاد العام لنقابات العمال من كل هذا؟ لمعرفة أين الاتحاد، وكيف يعمل؟ ومتى يتدخل؟ وما له وما عليه؟ أجرت «الاقتصادية» حواراً موسعاً مع رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري ليفرض الواقع نفسه بقوة.

نتطلع لحكومة قادرة على إعادة بناء القطاع العام الاقتصادي وفق أسس سليمة

زيادات الأسعار تمتص زيادات الرواتب

■ ما الذي يقوم به الاتحاد العام لنقابات العمال لتحسين الوضع المعيشي لعمال سورية؟

■■ الاتحاد يتابع رصد الواقع من خلال دراسة المستوى العام للأسعار وتأثيراته على الأجور، والمطالب مستمرة ومذكراتنا متواصلة إلى رئاسة مجلس الوزراء فيما يتعلق بمعالجة الوضع المعيشي، وبزيادة الرواتب والأجور، والتعويضات والحوافز الإنتاجية، لكن والموارد غالباً لا تكون قادرة على تلبية الحاجة لزيادة فعلية في الرواتب والأجور بما يمكن العامل من تأمين الحد الأدنى للمعيشة وفقاً للأسعار الرائجة.

تصلنا وعود دائمة بأنه كلما توافرت موارد إضافية بالخزينة أن يكون هناك زيادة في الرواتب والأجور، أكثر من مناسبة أن هناك صكاً يُعدّ لتشميل المتقاعدين، وحقيقة الفاتورة الصحية باهظة ومكلفة وخصوصاً مع توجه معظم المشافي حتى العامة إلى نظام الهيئات والخدمات المأجورة، ومشروع التأمين على ثلاث مراحل أولاً العاملون ثم المتقاعدون فأفراد أسرة العامل، وهناك حاجة ماسة لهذه المسألة.

الحكومة رب عمل بالنسبة للعاملين في القطاع العام، ونحن نتوجه بمطالبنا إليها، وأي مكسب عمالي نحصل عليه نتيجة المتابعة والعمل مع الجهات التنفيذية المختصة هو جيد، وخاصة أننا لا يمكن أن نسقط من الاعتبار الظروف الاقتصادية والتحديات الهائلة التي تواجه البلاد وفاتورة الانفاق الهائلة بكل الاتجاهات، لكن نحن كجهة مطلبية عمالية معنيون بالمطالبة لتحصيل حقوق العمال، وهذا عمل لا يتوقف أبداً.

■ بالنسبة للقطاع الخاص؟

■■ نحن في حالة حوار دائم مع القطاع الخاص عبر اتحادات الغرف أو بشكل مباشر مع أرباب العمل، ونلقى استجابة جيدة وأسرع باعتبار أن القطاع الخاص يتحلى بمرونة أكبر فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار، ونسبياً رواتب القطاع الخاص أفضل من العام.

الاتحاد يتساءل عن التحفيز

■ أين وصل التحفيز الوظيفي؟

■■ نحاول من خلال الحوافز تأمين عوامل دعم للعمال، والحوافز توقفت لفترة بعد صدور مرسوم التحفيز الوظيفي الجديد، ولم يتم التمكن من تنفيذه مع بداية العام في اللحظة التي يجب أن يدخل فيها حيز التنفيذ بعد عشرات الاجتماعات التي تمت في وزارة التنمية الإدارية مع الجهات المعنية، إذ تبين للمعنيين أن هناك سوء فهم فيما يتعلق بهذا المرسوم ومتطلبات تنفيذه، وبالتالي أوقف وشُكلت لجنة لدراسة سوء الفهم ومعالجته، وكان هناك قرار بالعودة إلى نظام الحوافز الذي كان معمول به سابقاً، لكن من حقنا أن نتساءل إلى أين وصل عمل اللجنة المشكلة في مجلس الوزراء والمكلفة إعادة دراسة مرسوم التحفيز الوظيفي؟ باعتبار أن هذا المرسوم لا يزال قائماً وأوقف بقرار رئيس مجلس الوزراء ليصار إلى تشيل لجنة للدراسة وإزالة اللبس، رغم أننا كنا متفائلين جداً بالمرسوم، وخصوصاً أن نظام التحفيز فيه شمل أيضاً القطاع الإداري الذي لم يكن يستفيد من الحوافز سابقاً.

■ ما الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد أيضاً أو يقوم بتقديمه فعلاً؟

■■ لدينا صناديق تمول من اشتراكات المنتسبين على مستوى النقابات والاتحادات وعلى مستوى الاتحاد العام أيضاً، ولدينا صندوق التكافل المركزي لذوي الشهداء والجرحى من أبناء الطبقة العاملة، يقدم إعانات شبه منتظمة دورية كل شهرين حسب الإمكانيات، وأحدثنا وحدات إنتاجية ٥٠ بالمئة من ريعها مخصص لتمويل صناديق (المساعدة، والتكافل الاجتماعي، وصندوق الجرحى والشهداء) فهي لو اعتمدت فقط على الاشتراكات لوقعت في عجز فوري، لكن ندعمها دائماً بجزء من أي استثمار نقوم به.

■ بماذا يستثمر الاتحاد؟

■■ أمام وقع التضخم الكبير وثبات الموارد التي لم يعد لها قيمة ولا تمكننا من عمل أي شيء، كان لا بد أن نقتحم المجال الإنتاجي وأحدثنا وحدات إنتاجية ومطبعتين بالتشاركية مع القطاع الخاص، وحدة لصناعة الألبسة وأخرى لصناعة الأحذية على أرض محاذية لصحاري، والجزء الأكبر من إيراداتها يذهب إلى تمويل الصناديق التي تدعم العمال، ففي احصائية العام الماضي ٢٠٢٣ وصل مجمل ما قدمته الصناديق كإعانات وفق الأنظمة الداخلية لها لأغراض الخدمة الاجتماعية؛ نحو ٢٢ مليار ليرة سورية، وهذا الرقم قد يراه البعض متواضعاً بالنسبة لعدد العمال، لكنه مقبول بالنسبة لمنظمة لا تتلقى أي دعم أو مبلغ من الحكومة وكل مواردها ذاتية.

■ مشروع دعم دخل الأسر العاملة، أين وصل؟

■■ هو من ضمن المشروعات التي عمل عليها الاتحاد لتخفيف التثقيلات على راتب العامل، وهذا المشروع يقوم على تدريب أحد أفراد أسرة العامل على مهنة منزلية، وتم الاتفاق مع هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إنجاز هذا الأمر، وقد حصلت نحو ٦ آلاف متدربة على التدريب، وجزء كبير منهن أنشأن مشاريعهن، ودور الاتحاد لا يقتصر على التدريب، يدخل أيضاً في التسويق عبر إقامة معارض، ويتم تصريف الإنتاج بالكامل، وحالياً يتم التفاوض مع أكثر من جهة تمويل لتأمين قروض أو مبالغ مالية لأصحاب هذه المشاريع، وتواضع الأعداد مرده إلى قدرة هيئة المشروعات على تمويل الدورات، ومؤخراً تم السماح لأكثر من اتحاد ونقابة بإقامة دورات من قبلهم مباشرة على نفقتهم لتدريب أفراد أسرة العامل على هذه الأعمال وحققت هذه الإجراءات نتائج مهمة، ومن خلال لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام تم اختيار ٥٠ مهنة منزلية بسيطة يمكن تسويق إنتاجها وفق واقع السوق.

■ هل من مشاريع أخرى؟

■■ إضافة لما سبق افتتحنا في كل المحافظات دورات تقوية لأبناء العمال في شهادتي التعليم الأساسي والثانوي، وعمر هذا المشروع أربع سنوات وحقق نتائج مرضية، والكثير من أبناء العمال ممن خضعوا لهذه الدورات حققوا علامة تامة في الثانوية العامة، والمشروع نموله بالكامل ومستمرون به، وكذلك افتتحنا معسكرات ترفيهية تعليمية لأبناء العمال خلال الصيف، ولدينا أندية واتحاد رياضي عمالي مركزي يديره الاتحاد وأخرى بالمحافظات، وأمام ضغط التمويل أوقفنا الألعاب الجماعية ببعض الأندية وركزنا على الألعاب الفردية.

■ كيف تصرف الإعانات؟

■■ تصرف الاعانات بمختلف حالات الاحتياج، إضافة للإعانات التي تُمنح مباشرة من المكتب التنفيذي للاتحاد العام واتحادات المحافظات للحالات الطارئة والمستجدة التي لا تتضمنها أنظمة الصناديق.

الأزمة استنزفت العمالة للنصف تقريباً

■ هل هناك استنزاف بالعمالة أم فائض كما يتحدث البعض، وهل للقرارات الحكومية دور في هذا الاستنزاف؟

■■ نزيف كبير حصل خلال الأزمة، ومن يتكلم عن وجود فائض يقول كلاماً غير مسؤول، فأمام الرقم لا مجال للاجتهاد، عام ٢٠١٠ كان عدد المنتسبين للاتحاد العام نحو مليون و١٠٠ ألف عامل، وحالياً لا يتجاوز ٦٥٠ ألف عامل، وهذا نزيف واضح، فأين ما يتحدثون عنه من فائض؟

خلال الأزمة كان هناك انزياح سكاني كبير خارجي وداخلي، وتحت ضغط الوضع الاقتصادي الصعب هاجر الكثير من شريحة الشباب بحثاً عن مصادر رزق، كما أن النزوح من منطقة إلى أخرى بحثاً عن الأمان وهرباً من بطش تنظيمات الإرهاب أدى لانزياح داخلي، وظهر نوع من تجمع عاملين بشكل قطاعي، ففعلى سبيل المثال في القطاع الصناعي لدينا ٨ مؤسسات صناعية وكل مؤسسة فيها شركات متعددة وجزء كبير من هذه الشركات دمرت جزئياً أو كلياً، وبالتالي تم نقل العمال من شركة إلى أخرى تتبع للوزارة ذاتها، ففي حلب كان هناك ٧ شركات للغزل والنسيج اختُزلت بشركتين، وتجمع فيهما كل العاملين الذين لم يتسربوا.

أيضاً تدني الرواتب والأجور دفع بالكثيرين وخصوصاً أصحاب الخبرات لتقديم استقالاتهم، وهناك قطاعات لو أن الاستقالات مفتوحة فيها لم يبق أي عامل.

■ أليست الاستقالة من حق العامل، فكيف يُحرم منها؟

■■ للعامل حق طبيعي بأن يقدم استقالته، ولنكن موضوعيين ومنطقيين لا يمكننا أن نسقط المسألة الوطنية من اعتبارنا، فمن حق رب العمل أو الإدارة تقدير الحالة، فإذا كانت استقالة العامل تؤثر على سير العمل في المنشأة أو لا تؤثر، تماماً كحالة تقديم الإجازة.

■ هل يتم لحظ هذه الأمور في دراسة تعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وأين وصلت الدراسة؟

■■ حالياً لا يوجد شيء اسمه تعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة، لأنه تم العمل على تعديله كثيراً منذ أكثر من سبع سنوات، والآن هناك توجه لقانون الخدمة العامة الذي تعمل عليه وزارة التنمية الإدارية، وبتقديرنا يحتاج لوقت طويل، ونحن طالبنا ونطالب باستمرار، ومنذ نحو أسبوعين رفعنا مذكرة لرئاسة مجلس الوزراء أن تُدخل تعديلات مطلوبة وجوهرية تؤمن قضايا حقوقية للعمال إضافة لجانب بسيط بالموضوع المادي، ولم يتم العمل بها، على وعد بأن قانون الخدمة العامة سيصدر في وقت قريب.

■ أين دور الاتحاد هنا؟

■■ نحن موجودون ونشارك في دراسة القانون ولكن لا نصدره، هناك تشريعات كثيرة يتم تعديلها قبل صدورها من خلال مداخلات ممثلي العمال وحضورهم الفاعل، وهناك عمل مهم يقوم به الاتحاد، جزء منه مرئي وآخر غير مرئي، لكن أمام الظروف المعيشية الضاغطة نحن نتحمل أي نقد يتوجه لنا من أي عامل، ونؤكد أننا لا ندخر جهداً على جميع الاتجاهات.

التشاركية بشروط

■ أين أنتم من حقوق العمال في الشركات التي تطرح للتشاركية؟

■■ نحن كاتحاد عمال لسنا ضد التشاركية إطلاقاً، شريطة أن تكون على أسس مدروسة وواقعية وتحقق العدالة لصاحب المال (الدولة)، والأهم عدم طرح المواقع الرابحة للتشاركية، بل نبدأ بالقطاعات الخاسرة أو المدمرة، فهناك الكثير من الشركات والمؤسسات تضررت خلال الأزمة بشكل كبير ومنها ما دُمر بالكامل، ولا يمكن أن نتركها هكذا إلى ما لا نهاية. يجب أن تكون نسبة المشاركة عادلة ومتناسبة مع الملكية، وأن تتحدد واجبات الشريك بشكل واضح، أن يأتي بتمويل من الخارج، فليس صحيحاً مثلاً أن يأتي شريك لموقع عمل ويأخذ بضمانة هذا الموقع قروضاً من المصارف العامة، إذ يجب أن يكون ذا ملاءة ويثبت جديته ولديه مصدر تمويل متطلبات عقد الشراكة، وأن يحافظ على جميع عمال المنشأة وبشروط وبظروف أفضل.

ظروف استثنائية تتطلب معالجات استثنائية

■ ماذا يترقب العمال من الحكومة القادمة؟

■■ نتمنى دائماً أن يكون الأداء في الحكومة على أكمل وجه لأن انعكاسها على المواطنين والعمال هم أوسع شريحة من المواطنين، ونحن في ظروف استثنائية تتطلب جهوداً وقرارات ومعالجات استثنائية وتتطلب التعامل مع الكثير من القضايا بجدية كبيرة، أداء العمل مرهون بأوقاته وبتحديات ماثلة أمام أصحاب القرار، وأتمنى باسم العمال أن نوفق بفريق حكومي جدي متمكن ميداني ونتوافر فيه رجال الدولة لمقاربة الملفات التي بقيت بعيده عن الاهتمام أو قوربت بشكل خاطئ، ونتطلع لحكومة قادرة على إعادة بناء القطاع العام الاقتصادي وفق أسس سليمة لأنه الرافعة الأساسية للاقتصاد السوري، وهو المساهم الأكبر بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

22 مليـــاراً إعانـات العـام المـاضي واسـتثمارات لـدعمهـا

لسنا ضد التشاركية إطلاقاً شريطة تحقيق العدالة للدولة والحفاظ على العمال وحقوقهم

رسالة طمأنة من مدير الحبوب

هليل لـ«الاقتصادية»: لدينا أقماح تكفي لستة أشهر وعقود جديدة مع روسيا

■ نور يوسف

كثيرةٌ هي الوعود التي ساقتها مؤسسة الحبوب بشأن تحقيق إنتاجية جيدة وتسويق مريح يضمن الحفاظ على كل حبة تدخل في حيز تأمين الدقيق التمويني. ولطالما كان المواطن في السابق مطمئناً لوفرة الدقيق التمويني لا بل لم يكن ليشغل باله بهذا الأمر إطلاقاً... اليوم هل استطاعت المؤسسة العامة للحبوب النجاح بكل ما ذهبت إليه وتمكنت من تقديم صورة عصرية ناجحة للمؤسسات العامة؟

ماذا عن مخزون القمح.. هل هو كافٍ اليوم لضمان كامل الاحتياجات من الدقيق التمويني المطلوب لزوم خطط كل العملية التصنيعية وسد طلبات الأفران العامة والخاصة؟

حول واقع عمل السورية للحبوب «الاقتصادية» حاورت المدير العام لمؤسسة السورية للحبوب المهندس سامي هليل الذي قدم إحاطة لآلية عمل المؤسسة والخطط الموضوع للتنفيذ:

■ ما كميات الأقماح المستلمة حتى تاريخه... والتوقعات المأمولة؟

■■ بلغت كميات الأقماح المسوقة من الإخوة المنتجين والموردين لموسم التسويق ٢٠٢٤ لغاية يوم ٢٤ /٨/ ٢٠٢٤ كمية /٧٠٥٠٠٠/ طن وهذا الرقم قابل للزيادة مع انتهاء موسم التسويق الحالي لغاية ٣١ /٨/ ٢٠٢٤. وهو يمثل توقعات المؤسسة لهذا العام.

■ كيف تقوم المؤسسة بعملية الصيانة وهل هناك خبراء أجانب يقدمون العون؟

■■ تقوم المؤسسة دورياً بإجراء عمليات الصيانة لجميع مواقع الإنتاج والتخزين لديها (صوامع- صويمعات- مستودعات- مطاحن) بغية الحفاظ على استمرارية إنتاج مادة الدقيق لزوم تصنيع رغيف الخبز المحلي. وطبعاً كل عمليات الصيانة تتم بجهود مهندسي وفنيي السورية للحبوب... ولا يوجد أي استعانة بجهة أجنبية أو كادر أجنبي. والكادر الفني الذي يقوم بالصيانة بالكامل من «السورية للحبوب» ولدينا كادر مدرب وله خبرة سنوات طويلة ويُكلّف بالصيانة في مناطق أخرى مثلاً فريق من مطحنة جبلة يتجه إلى مطحنة السلمية لصيانتها. وقد نحتاج للاستعانة أحياناً بالقطاع الخاص لتأمين بعض القطع تبعاً لظروف الحصار الجائر التي يعانيها البلد.

بالنسبة لخطط الصيانة يُضيف م. هليل: توضع خطة سنوية للصيانة العامة لجميع المطاحن العامة مديرية التخطيط.. حسب الخطة الإنتاجية المقررة للمطحنة. وبشكل متناوب بين المطاحن، وتتم بعد أخذ الموافقة من الإدارة العامة مع الأخذ بعين الاعتبار الجاهزية الفنية وتوافر مستلزمات ومواد الصيانة... ويتم تأجيلها أحياناً بسبب انخفاض مخزون الدقيق منعاً لحدوث أي نقص بتغطية حاجة المخابز ويتم عوضاً عنها تنفيذ صيانة جزئية لاستمرار عمل المطحنة بالطاقة المطلوبة.

10 آلاف طن ننقل يومياً بين الصوامع والمطاحن والمخابز

طاقات تخزين وانتاج إضافية

■ما العائد المرجو من طاقات التخزين الإضافية؟ وهل نحن بحاجة إليها فعلاً؟

■■ الطاقات التخزينية المتوافرة لدينا بحالة جيدة ولدينا مخزون إستراتيجي يكفي لأكثر من ٦ أشهر مقبلة من الأقماح.

ولكن نعم إن دخول طاقات تخزينية إضافية من الصوامع الإسمنتية أو الصويمعات المعدنية أو المستودعات هدفه الأساسي الحفاظ على مخازين المؤسسة من مادة القمح من تعرضها للعوامل الجوية المختلفة في حال تم تخزين الفائض منها في العراء ويوفر على المؤسسة مبالغ باهظة من جراء توفير ثمن مستلزمات التخزين في العراء (أكياس- شوادر تعقيم- شوادر تغطية- حبال....) والإقلال من استيراد مادة أكياس الخيش بتوفير القطع الأجنبي اللازم لاستيرادها.

■ بالأرقام كم تبلغ الطاقة الإنتاجية (للصوامع والمطاحن) التي ستدخل الخدمة؟

■■ فيما يخص الطاقات الإنتاجية الإضافية التي ستدخل العمل وفق المشاريع الاستثمارية للمؤسسة فهي:

١- صومعة طرطوس بطاقة تخزينية ١٠٠ ألف طن.

٢- صومعة خان طومان بفرع حلب بطاقة تخزينية ٢٠٠ ألف طن.

٣- صومعة عدرا بفرع دمشق بطاقة تخزينية ٢٠٠ ألف طن.

٤- الصويمعات المعدنية بطاقة تخزينية ١٠ آلاف طن لكل صويمعة بفروع المؤسسة في: دير الزور «الميادين»، حلب «تل السوس»، الرقة «معدان والسبخة»، درعا «نوى».

وهي قيد التعاقد لأعمال التجهيز ومتوقع دخولها في الاستثمار الفعلي في بداية الموسم القادم ٢٠٢٥.

أما المطاحن قيد التجهيز وفق المشاريع الاستثمارية في للمؤسسة فهي:

١- مطحنة ابن الوليد بفرع حمص بطاقة ٤٠٠ طن.

٢- مطحنة تلكلخ بفرع حمص بطاقة٦٠٠ طن.

٣- مطحنة حلب الحديثة بطاقة ٤٠٠ طن.

٤- مطحنة اللاذقية ١٠٠ طن.

٥- مطحنة اليرموك١٠٠ طن.

ونحن بحاجة لتحديث وتوسيع طاقتنا التخزينية لنكون مستعدين للمواسم المباركة القادمة ولتوفير القطع الأجنبي من شراء أكياس الخيش.

■الصوامع جهوزيتها... وإجراءات العقامة داخلها؟

■■ إن جميع الصوامع الاسمنتية والصويمعات المعدنية جاهزة لاستقبال أو شحن أي كمية من الأقماح المحلية أو المستوردة، حيث إن التعقيم فيها يتم بشكل دوري لضمان عدم تعرض هذه المادة للإصابة الحشرية وبقائها بحالة جيدة تمهيداً لطحنها وإنتاج دقيق جيد وفق المواصفات المطلوبة.

آلية تخديم المخابز

■كيف يتم تخديم الأفران وهل من صعوبات؟

■■ تقوم المؤسسة بواسطة السيارات لديها بتأمين مادة الدقيق التمويني المنتج لديها إلى كل المخابز المعتمدة العامة والخاصة بشكل يومي، وتستعين أحياناً بوسائط النقل المتوفرة في المؤسسة السورية للتجارة لنقل المادة المذكورة.

وتقوم المؤسسة بإنتاج مادة الدقيق يومياً في مطاحنها العامة العاملة وعددها/٢٢/ مطحنة.

بالنسبة للصعوبات م. هليل يضيف: «نواجه صعوبات بنقل مادة الدقيق إلى المخابز العامة والاحتياطية في سورية، لذلك نستعين بسيارات القطاع العام وسياراتنا وسيارات مكتب تأمين الشاحنات الخاصة التابع لوزارة النقل.

ويبذل العمال جهداً كبيراً جداً خلال نقل آلاف الأطنان يومياً، بما يزيد على ١٠ آلاف طن بين القمح والطحين من المطاحن والصوامع والمخابز وإليها.

■هل الكميات المخزنة تكفي.. وماذا عن العقود المبرمة مع الأصدقاء؟

■■ يوجد لدينا مخزون جيد جداً من مادة القمح تم تأمينه من موسم التسويق الحالي والعقود المبرمة مع الشركات الروسية الصديقة لاستيراد مادة القمح الطري الخبزي ولا خوف أبداً من انقطاع مادة القمح. إن معايير استلام القمح هو قمح مطابق للمواصفات الطحنية والآلية التي يتم اتباعها بذلك هو التعليمات الناظمة لدى المؤسسة.

أما الخطط المستقبلية في المؤسسة:

١- إعادة تأهيل وتجهيز الصوامع والصويمعات والمطاحن التي تم تدميرها بفعل عمليات الإرهاب التي مرت على القطر خلال فترة الحرب الأخيرة لزيادة السعات التخزينية لمادة القمح.

٢- تجديد المطاحن العامة التابعة للمؤسسة لزيادة طاقتها الطحنية اليومية وتأمين مركز جيد لمادة الدقيق وتقليل عدد المطاحن الخاصة المتعاقدة مع المؤسسة لتوفير مبالغ كبيرة على المؤسسة تدفع لهذه المطاحن كأجور طحن ونقل ويد عاملة....إلخ.

٣- زيادة الكوادر البشرية الإنتاجية في كل مراكز فروع المؤسسة في المحافظات والحفاظ على الكوادر القديمة ذات الخبرة.

AL FADEL الفاضل
Money transfer & Exchange EXCHANGE للصرافة و الحوالات المالية

شبكة الفروع

City	Branch	Address	Tel	Mob	Fax
دمشق	الإدارة العامة	ساحة المحافظة – شارع الفردوس جانب سينما الفردوس	011 9908 011 2229998	0949999908	011 2240333
دمشق	المزة	أتستراد المزة مقابل صالة الجلاء الرياضية	011 2090	0930600666	011 6125200
دمشق	شارع الثورة	شارع الثورة مجمع يلبغا التجاري	011 2331186	0930600611	011 2331149
ريف دمشق	السيدة زينب (ع)	مقابل المقام - جانب مشفى الصدر	011 6487000	0930600602	011 6487100
ريف دمشق	جرمانا	الشارع العام – مقابل عصير هاواي	011 5629090	0989600610	011 5629094
اللاذقية	اللاذقية	شارع ٨ آذار – بناء نقابة الصيادلة مقابل صالة السورية للتجارة	041 2223222	0930600630	041 2223111
حلب	شارع فيصل	شارع فيصل - مقابل بنك الاردن سورية	021 2227383	0930600640	021 2227373
حلب	الفرقان	الفرقان - شارع الاكسبريس جانب بنك سورية الدولي الاسلامي	021 2678610	0930600640	021 2678655
حماه	حماه	ساحة العاصي - شارع القوتلي مقابل المصرف التجاري السوري	033 2214020	0989600690	033 2214121
درعا	درعا	حي الكاشف – شارع الجمهورية بالقرب من المجمع الحكومي	015 2211114	0989600635	015 2211584
دير الزور	دير الزور	شارع صحارى – مقابل البريد	051 328159	0989600688	051 328158
القامشلي	القامشلي	حي الزهراء – الشارع العام امتداد شارع السيد الرئيس	052 432197	0989600614	052 432191
بانياس	بانياس	شارع القدموس – بجانب مؤسسة المياه	043 7726334	0989600675	043 7724532
حمص	حمص	شارع الكورنيش الغربي مقابل مشفى الرعاية الطبية	031 2472076	0989600666	031 2472074

011 9908
www.alfadel.sy
اللإدارة العامة : سورية - دمشق - ساحة المحافظة شارع الفردوس - جانب سينما الفردوس

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٣/ ١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

التجار يتنافسون...

تجارة دمشق.. المنافسة ساخنة والحسكة تنتخب رغم الظروف الصعبة

ما مخالفات غرفة تجارة ريف دمشق التي أدت لتدخل وزير التموين؟

هل يصل الأقدر على بناء العلاقة السليمة بين مؤسسات الدولة والتجار؟

■ شادية إسبر

بين ما هو قائم اقتصادياً وما يتم العمل عليه وما هو مأمول منه وفيه، تشهد المرحلة منعطفاً تتشكل فيه وجوه جديدة لمؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وقبلها لفريق القيادة الحزبية، التي جرت وتجري جميعها وفق الدستور والقوانين ذات الصلة، وبعيداً عن رؤى تشاؤمية أو تفاؤلية في أن التغيير شكلي أو جوهري، فإن الاقتصاد الوطني يحتاج لتقوية جناحيه العام والخاص كي ينطلق حراً من قيود تكبله داخلياً وخارجياً، والفرصة اليوم للمضي قدماً كبيرة جداً، وخاصة أن الاقتصاد يتصدر أولويات الدولة السورية، ومن هنا فإن للانتخابات التي تجري أيضاً في الأوساط التجارية بالغ الأهمية للخروج بمجالس إدارة جديدة لغرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة في جميع المحافظات، وفق القوانين الناظمة، بهدف أن تأتي إدارات قوية تحقق المرجو منها في وصول الأقدر على بناء العلاقة السليمة المتينة بين قطاع الأعمال الخاص ومؤسسات الدولة للنهوض بالاقتصاد في بنيان على أسس صحيحة، تسهم في الانطلاق وتدفع باتجاه النمو، والأهم تكون قادرة على طرح رؤى إستراتيجية في سياسات اقتصادية تحقق مصالح الجميع.

«الاقتصادية» واصلت مواكبتها لملف انتخابات غرف التجارة والصناعة المشتركة بالمحافظات كافة، وفي ورقتها الثالثة هذه، جديد القوانين وجديد الغرف.

مرسوم رئاسي

الأربعاء ٢٨ آب الجاري ٢٠٢٤ أصدر السيد الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم (٢١) لعام ٢٠٢٤ القاضي بتعديل المادتين (٢٠) و(١٠٣) من القانون رقم (٨) لعام ٢٠٢٠ الناظم لعمل غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة في المحافظات.

وعن الأسباب الموجبة، قال رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة والتجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح لـ«الاقتصادية» إنه بغية تحقيق أكبر قدر من الشفافية والعدالة في انتخاب أعضاء مجالس إدارة هذه الغرف، وبغية تبسيط إجراءات العملية الانتخابية والاستفادة من التطور التقني، كان لا بد من إتاحة المجال باعتماد الطريقة الإلكترونية إضافة إلى الطريقة التقليدية في إجراء العملية الانتخابية أو أي من مراحلها، وبهدف تحقيق العدالة بين المرشحين في إشغال عضوية مجلس الإدارة وفق الدرجة المصنف فيها المرشح، وإعطاء ميزة تفضيلية لتصنيف الدرجات؛ بحيث يقوم الناخب باختيار مرشحة من الشريحة ذاتها التي صنف فيها الناخب والمرشح.

صافي كشف خلال تصريحه أن الوزارة تعمل على إعداد برنامج يتعلق بالعملية الانتخابية الإلكترونية وعند الانتهاء من العمليات التقنية المتعلقة ستصدر عن الوزارة تعليمات تنفيذيه للاستخدام بالتنسيق مع الفريق الفني، وسيكون الانتخاب الإلكتروني (التصويت) متاحاً بكل المحافظات، وفقاً لنظام الشرائح الوارد بالمرسوم.

٣١ مرشحاً بغرفة دمشق

أعمال اللجان المشرفة على الانتخابات بدراسة الطلبات تتواصل في جميع الغرف بكل المحافظات، وفي غرفة دمشق أنهت اللجنة دراسة طلبات المترشحين، وأعلنت قائمة المرشحين المقبولين الذين بلغ عددهم ٣١ مرشحاً من أصل ٤٤ تقدموا بطلبات ترشح.

العدد توزع على ٢٦ مرشحاً من الدرجتين الأولى والثانية، سيتنافسون على ١٠ مقاعد، ويوجد مرشحان اثنان من الدرجة الثالثة يتنافسان على مقعد واحد، و٣ مرشحين من الدرجة الرابعة السباق بينهم على مقعد واحد.

وكان تقدم ٤٤ تاجراً بغرفة دمشق بطلبات لخوض الانتخابات والوصول إلى مجلس إدارتها، ما يعني أن ١٣ مترشحاً تم رفض طلباتهم من اللجنة المشرفة، ووفق مصادر لـ«الاقتصادية» من داخل الغرفة، أكدت أن عدداً ممن رُفضت طلبات ترشحهم تقدموا باعتراض، ما يعني أن العدد قد يرتفع أو يبقى كما هو مع الانتهاء من دراسة الاعتراضات.

الأرقام تظهر أن المنافسة الأشد هي بين مرشحي الدرجتين الأولى والثانية، حيث عدد من دخلوا المعترك الانتخابي نحو ثلاثة أضعاف عدد الكراسي المخصصة لهاتين الفئتين في مجلس إدارة غرفة دمشق، ومن سيصل إلى قيادة الركب التجاري رهن قرار من يحق لهم الانتخاب، وهنا المسؤولية الأكبر الواقعة على عاتق الهيئة العامة في الغرفة، فخيار الناخبين ليس اسماً من بين أسماء، إنما مؤشر إلى وجه القادم الذي ستظهر ملامحه مع ظهور نتائج العملية الانتخابية، والنتائج ستقول لنا: ما شكل قطاع الأعمال خلال السنوات الأربع القادمة، ومدى قدرته على القيام بخطوات ذات أهمية بالغة، تبدأ من وضع اليد على مكامن الخلل وترميم تشوهات عمل هذا القطاع، وإيجاد حلول لمشاكله، كي يقوم بدوره الاقتصادي الوطني بتنسيق وتعاون بناء مع الجهات الحكومية وتقديم الرؤى العمليةالتي الإستراتيجية.

غرفة تجارة دمشق دعت المنتسبين إليها للمشاركة في انتخابات مجلس إدارتها للدورة ٢٠٢٤–٢٠٢٨ يوم الخميس ٢٦ أيلول بدءاً من الثامنة صباحاً ولغاية الساعة الثامنة مساء في مقر الغرفة، وأعادت التذكير ببعض التعليمات القانونية لأخذها بعين الاعتبار وأولها أن الانتخاب شخصي، ولا يجوز التوكيل فيه، كما لا يجوز أن يمثل الشركة الواحدة أكثر من شخص في التصويت، كما على جميع الناخبين اصطحاب بطاقاتهم الشخصية وبطاقة عضوية الغرفة للعام الجاري، وفتحت الباب لمن أهمل إدراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق، أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيده أو رأى عدم جواز إدراج أحد الأسماء أن يتقدم لطلب للتصحيح، والمدة مفتوحة لهذا الطلب حتى قبل ١٠ أيام على الأقل من موعد الانتخاب.

الوزارة تعيد قرار لجنة غرفة الريف

لجنة الإشراف بغرفة ريف دمشق أصدرت الثلاثاء ٢٧ آب قرارها بأسماء ١٣ مترشحاً مقبولة طلباتهم، وما إن وصل القرار إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (الجهة المشرفة على العملية الانتخابية) حتى ردته في اليوم التالي بكتاب مؤرخ في ٢٨ آب ومذيل بتوقيع الوزير محسن عبد الكريم علي، تضمن أسماء ثلاثة من المقبولين تحفّظ عليهم مندوب الوزارة، التي ترى أنه لا يمكن قبول ترشحهم، ويبدو أن المشكلة تتعلق ببراءة الذمة المالية لهم، كما تضمن اسماً من المرفوضة طلباتهم، أيضاً تحفّظ على رفض طلبه مندوب وزارة التجارة، والوزارة في كتابها ترى وجوب قبوله لكونه مستوفياً للشروط.

وبعد شرح مفصل للتعليمات المتعلقة بهم، طلبت الوزارة في كتابها من لجنة الإشراف على الانتخابات بغرفة تجارة ريف دمشق إعادة دراسة طلبات المترشحين كافة، بما يتوافق مع القانون والتعليمات التنفيذية.

رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة والتجارة والصناعة المشتركة، ورداً على سؤال «الاقتصادية» لماذا طلبت الوزارة دراسة طلبات المترشحين كافة، وليس فقط الأربعة الذين تخصهم الإشكاليات؟ قال صافي: إن الوزارة طلبت دراسة جميع الطلبات لتحقيق العدالة، والتأكد من وثائق الجميع.

وكانت مصادر «الاقتصادية» ذكرت أن الـ١٣ مرشحاً الذين جاءت أسماؤهم في القرار الأول كانوا سيتنافسون على ١٢ مقعداً في انتخابات الغرفة، لكن بالنظر لما جاء في رد الوزارة، فإنه في حال خرجت الدراسة الجديدة للطلبات وفق ما فصله كتاب الوزارة وتم رفض الأسماء الثلاثة من المقبولين وقبول اسم من المرفوضين، فإن العدد سيعود إلى ١١ مرشحاً، وهو أقل بواحد من العدد المطلوب لعضوية مجلس الإدارة (١٢ منتخباً)، فهل سيأتي مجلس غرفة الريف بالتزكية؟

ووفق ما زودتنا به المصادر فإن القائمة الأولى شملت ١٠ عن الدرجات الأولى والثانية ومرشحين اثنين عن الدرجة الثالثة ومرشحاً واحداً عن الدرجة الرابعة، وتظهر دخول ١١ عضواً من مجلس الإدارة الحالي في خوض الانتخابات، إضافة إلى مرشحين جديدين.

وكانت اللجنة المشرفة أعطت مهلة قانونية للذين تم رفض طلبات ترشحهم للتقدم باعتراض حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الأحد الأول من أيلول.

١١ مرشحاً لإدارة الغرفة المشتركة بالحسكة

بالانتقال إلى محافظة أخرى لها أبعاد عدة، كان لا بد من تسليط الضوء على الحسكة، المحافظة التي تعيش ظروفاً استثنائية بكل مناحي حياتها، قوات احتلالين وميليشيات وتنظيمات تعوق وتعرقل وتهدد أي إجراء يقوم به أبناء المحافظة الذين يصرّون بكل قوة على صمودهم الوطني والتمسك بكل إجراء قانوني، وغرفة تجارة وصناعة الحسكة جزء من هذا الصمود، حيث تعمل وسط صعاب بالغة الشدة في منطقة حدودية مفتوحة، ورغم كل ذلك، كان لافتاً تقدم أسماء جديدة لخوض السباق في الطريق إلى إدارتها.

مصادر لـ«الاقتصادية» من داخل الغرفة أكدت إغلاق باب الترشح لعضوية مجلس إدارتها يوم الإثنين ٢٦ آب ٢٠٢٤، وأن عدد الذين تقدموا بالطلبات بلغ ١١ مترشحاً من بينهم ٤ فقط من أعضاء المجلس القديم، والباقي أسماء جديدة.

المصادر أضافت أن الـ١١ مرشحاً سيتنافسون على ٨ مقاعد في مجلس الإدارة وأن أعداد المنتسبين إلى الغرفة يتجاوز ٣٠٠ تاجر، لكن واقع الظرف الحالي الذي تمر به المحافظة والصعوبات اللوجستية والأمنية فيها قد تعرقل وصولهم جميعاً إلى مكان الاقتراع في التاريخ المحدد، ما يعني أن الهيئة العامة لن تكون قادرة بكامل الأعضاء للإدلاء بأصواتها وفق المصدر، الذي كشف أيضاً عن وجود انتسابات جديدة للغرفة خلال السنوات السابقة رغم الأوضاع السائدة.

التواصل مع المصدر كان قبل صدور مرسوم تعديل المادتين (٢٠) و(١٠٣) والذي أتاح المجال لاعتماد الطريقة الإلكترونية إضافة إلى الطريقة التقليدية في العملية الانتخابية، ما يعني أن مشكلة الوصول إلى مقر الاقتراع ستُحل مع انتهاء الفريق الفني في الوزارة من إعداد البرنامج التقني.

في كل هذه الظروف القاسية وخاصة الاستثنائية منها، لا يمكن إعادة إطلاق الحياة الاقتصادية والإنتاجية، إلا عبر قطاع أعمال يديره أصحاب الخبرة والعلم ممن يتحملون المسؤولية الوطنية، ويحملون أفكاراً إدارية وعقلية ديناميكية لسياسات ذات بعد مستقبلي، ملائمة للظروف المحيطة، قادرة على العودة بقوة لتعود التجارة السورية، وتأخذ حصتها في الأسواق المحيطة والعربية وتتسع إلى حصة في الأسواق الدولية أيضاً، كما تؤمن انسيابية سلعية للسوق المحلية تحقق سوقاً متوازناً لا احتكارياً.

فمن سيقود الركب التجاري لأربع سنوات قادمة؟.

تصويت إلكتروني وتصنيف للشرائح

كلام في الاقتصاد

عصب الاقتصاد والنظام النقدي؟

المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر خلايا عصبية في جسم الاقتصاد. وهذه الخلايا كي تكون مجدية تحتاج إلى دورة دموية تحمل الأوكسجين والعناصر الغذائية لأداء عملها، وهذه الدورة يعبّر عنها في حياة الاقتصاد بالنظام النقدي.

السؤال: هل النظام النقدي في سورية يتناغم مع متطلبات اعتبار المشاريع الصغيرة عصب الاقتصاد؟

إن البحث في تطوير النظام النقدي في سورية معقد وشائك ويتطلب خبرات مصرفيه قارئة للتاريخ المصرفي السوري الذي تخلف نتيجة تراكم سياسات عالجت قضايا اقتصادية وقتية انتهت إلا أن سياساتها استمرت حتى تاريخه. حيث عدّلت بعض الإجراءات إلا أن السياسات اعتبرت مقدسة رغم تخلفها.

في خمسينيات القرن الماضي ولغاية عام ١٩٦٣ كانت المصارف الزراعية تمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية وكانت تقدم قروضاً عينية وقروضاً نقدية مرتبطة بالإنتاج. هذه السياسة خلقت نواة لبناء المنظومة الزراعية في سورية التي استمر بناؤها وتطويرها لغاية عام ٢٠١٠ تاريخ بدء انهيارها، رغم أنها كانت الدرع الحصين للاقتصاد السوري في مواجهة العقوبات الغربية والأميركية التي فرضت على سورية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي وشكلت هذه المنظومة حالة صمود اقتصادي في حرب تشرين عام ١٩٧٣، هذه المنظومة تسفت بالكامل لأنها وباعتراف كوندوليزا رايس كانت تفرغ العقوبات الأميركية على سورية من مضامينها.

ما أشير إليه أعلاه يؤكد أننا قادرون من خلال خبراتنا المصرفية أن نبني منظومة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قوية وقادرة على مجابهة أي صعوبات أو مشاكل قد تعترض الاقتصاد السوري، إلا أن منظومة كهذه بحاجة لنظام نقدي متطور يحقق متطلبات بناء هذه المنظومة المهمة، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والانطلاق ببناء هذه المنظومة يحتاج إلى خطوات أهمها الخطوة الأولى.

التعريف الموحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من السلطة النقدية والجهاز المصرفي وجمعية البنوك التي تعثرت ولادتها رغم أهميتها بالنسبة للنظام النقدي. هذا التعريف يعتمد على تسهيل عمليات تبادل البيانات بين الأطراف ذات العلاقة، حيث سيخدم ذلك كل الأطراف المعنية بتحليل البيانات وإدارة المخاطر ورصد عمليات التطور ووضع الخطط الإستراتيجية لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الخطوة الثانية: تمكين هذه المشاريع من رفع جاهزيتها من خلال توفير السبل المناسبة لها للوصول إلى روافد الاقتراض والتمويل من المؤسسات المالية والمصرفية والصناديق الاستثمارية وتذليل العقبات وخفض الشروط المصرفية لتسهيل عملية الإقراض لها. وللتوضيح، فمثلاً الاعتماد على قوائم مالية وتدفقات نقدية لمشروع قيد الإنشاء لمنحه تمويلاً، هذا الأمر معقد وغالباً نتائجه غير صحيحة وهذه النتائج يبنى عليها قرار المنح ما يخلق بالنتيجة تعثرات وفشلاً في المشروع وتوقفه.

لهذا أعتقد أن الاعتماد على التقييم الرقمي لتمويل مشروع صغير قيد الإنشاء ذي جدوى أكبر ومخاطر أقل حيث يعتمد التقييم الرقمي على سلوكيات العملاء وبياناتهم الاجتماعية ومعاملاتهم المالية وغير المالية وفق ضوابط ومعايير معتمده إضافة إلى دراسة عميقة لتقديراتهم للتكاليف المتوقعة على أن تكون شاملة لجميع المصاريف المباشرة وغير المباشرة. سياسة كهذه مقاربة للواقع أكثر من القوائم المالية تساعد في خلق نظام ضبط اجتماعي، من أهمها الالتزام بدفع مستحقات مؤسسات الخدمات والمؤسسات المالية بوقتها وبشكل منضبط.

الخطوة الثالثة: موضوع الجدولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تسببت بإغلاق عدد لا بأس به من هذه المشاريع، على سبيل المثال وجوب الدفعة المقدمة بنسبة معينة لإجراء الجدولة. إضافة إلى نسب فوائد التأخير. هذه الأمور تفرض على مشروع متعثر أي في طريق الإفلاس والإغلاق. بالواقع إجراء كهذا تسبب في إغلاق مشاريع وتسبب في إحجام أصحابها عن القيام بالجدولة ونقل البعض نشاطه لخارج البلاد. أعتقد أنه من المجدي بهذه الحالة الاعتماد على كشف التدفقات النقدية وذلك من أجل إعادة إحياء القرض إلى قرض عامل يترافق مع الحد من غرامات التأخير التي تثقل كاهل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدرجة الهجرة ونقل النشاط لبلاد أخرى. وكل ذلك يقع على عاتق هيئة ضمان القروض وضرورة وجود جمعية للمصارف تعتبر مهمة كمؤسسة فاعلة وشريكة لهيئة ضمان القروض وتعمل المؤسستان على وضع خطة عمل تمتد لعامين، وبعد هذه الفترة يتم تحليل البيانات للتحقق من نجاعة الاعتماد على كشف التدفقات النقدية في إعادة إحياء التسهيلات المتعثرة.

ما أشرنا إليه هو بعض ما يجب العمل عليه وليس الكل.

بالمحصلة، نحن بحاجة إلى إصلاح وتطوير النظام النقدي في سورية الذي يحتاج إلى خبرات مصرفية تمتلك الفكر المهني للعمل على تطوير النظام النقدي السوري كخطوة أساسية لأنها نواة الانطلاق لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

■ عامر إلياس شهدا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٣/ ١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

هل كان ترشيدنا للاستيراد والتصدير مدروساً تماماً وصحيحاً..؟!

السوريون يستثمرون في الخارج أكثر من ٣٠٠ مليار دولار

معاون وزير الاقتصاد لـ«الاقتصادية»: الصادرات السورية خلال الأشهر السبعة الأولى 577 مليون يورو بزيادة تبلغ نحو 31 بالمئة وارتفاع المستوردات بنسبة 16 بالمئة

■ أمير حقوق

الاستيراد والتصدير عمليتان متكاملتان لتحسين وتطوير التجارة الخارجية لأي بلد، لأهميتهما في تأمين المواد الأساسية للإنتاج بمختلف أنواعه، وكذلك تصدير الفائض من المنتجات والسلع والتي تساعد في تطوير ونمو وإنعاش الاقتصاد وخاصة في تأمين القطع الأجنبي لخزينة الدولة وتوفير فرص عمل في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها. وفي سورية، ومع خروج العديد من المعامل والصناعات ومختلف قطاعات الإنتاج، يفرض الاستيراد أهميته لتأمين المواد والسلع الأولية وأيضاً لتصدير باقي قطاعات الإنتاج لتأمين مورد التكاليف وتوفير استمرارية العمل عبر تصريف المنتجات وتوفير فرص العمل، مع تأمين القطع الأجنبي للخزينة، فما هو واقع الاستيراد والتصدير؟ وما كمية الاستيراد والتصدير وما المعوقات وكيف يجب الحدّ منها؟

سوريون يستثمرون في دول الخليج أكثر مما تستثمر كل الدول في سورية

واقع الاستيراد والتصدير

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية» أوضح معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية شادي جوهرة أن رؤية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعتمد في مجال قطاع التجارة الخارجية عموماً (استيراداً وتصديراً)، على السعي للتأثير على مستوى الإنتاج والعمل بما يحقق معدلات نمو حقيقية قابلة للاستمرار وتصحيح الميزان التجاري جهة زيادة القدرة التصديرية بما يؤمن إمكانية تمويل المستوردات المحفزة للنمو وأهمها مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، وزيادة فرص العمل، وبالتالي فإن تخفيض عجز الميزان التجاري يستلزم تخفيض الطلب- ما أمكن-على القطع الأجنبي وفق إجراءات تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني- كرفع مستويات العمل والإنتاج- من خلال وقف استيراد المواد الكمالية وغير الضرورية مع عدم المساس بالمستوردات من السلع الضرورية والمواد اللازمة للإنتاج الصناعي والزراعي، والتي وجهت بمجملها سياسة التجارة الخارجية للعمل تحت عنوان الترشيد، وذلك بالسماح باستيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج المحفزة في جوانبها إلى تدعيم الصادرات والمواد الأساسية لحياة المواطن من منطلق تخفيف فاتورة المستوردات وتحاشي الضغط على سوق القطع الأجنبي.

ارتفاع ١٦ بالمئة

وللوقوف على واقع قطاع التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً على مستوى القطاع الخاص، نجد ارتفاع مستوردات القطاع الخاص خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٤ بنسبة ١٦ بالمئة قياساً بالفترة ذاتها عن العام ٢٠٢٣، وبالتزامن مع ارتفاع صادرات القطاع المذكور بنسبة ٥٨ بالمئة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٤ قياساً بالفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣، حسب ما أشار إليه جوهرة.

المستوردات

وحول أبرز السلع المستوردة، بيّن جوهرة أن التوزع الهيكلي للمستوردات مُحدد وفق مقتضيات الدليل الإلكتروني المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد، لاسيما لجهة كون المواد التي يشتمل عليها الدليل الإلكتروني تشكل مواد غذائية وضرورية لحياة المواطن، ومستلزمات إنتاج زراعي وصناعي ومواد لازمة للإنتاج بنسبة تفوق ٨٥ بالمئة من إجمالي بنود الدليل الإلكتروني، إضافة إلى مواد غير مصنعة محلياً وتعتبر أساسية في مجالات الحياة اليومية، وضمن هذا السياق نجد أن مستلزمات الإنتاج تشكل النسبة الأكبر من قيمة المستوردات (كالحبيبات البلاستيكية، صفائح الحديد بأنواعها، والسكر الخام، وزيت عباد الشمس الخام، الورق والكرتون، خطوط الإنتاج والآلات، وكسبة فول الصويا، والذرة الصفراء العلفية، والأخشاب..... إلخ).

يفوق ٥٧٧ مليون يورو بزيادة ٣١ بالمئة

وفيما يخص واقع التصدير؛ فإن الواقع الرقمي للصادرات السورية يُظهر بلوغ الصادرات في العام ٢٠٢٣ ما يفوق ٩٥٤ مليون يورو، بارتفاع ملحوظ مقارنة بالأعوام السابقة، سواء من حيث القيمة أم الكمية، في حين بلغ إجمالي قيمة الصادرات خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٤ ما يفوق ٥٧٧ مليون يورو وبزيادة تبلغ نحو ٣١ بالمئة مقارنة بقيمة الصادرات عن الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣، وضمن السياق ذاته يمكن القول إن التشكيلة السلعية للصادرات السورية متعددة كالخضار والفواكه والمنتجات العطرية والنباتية والألبسة والأحذية ومنتجات الصناعات الكيميائية والدوائية والمصنوعات المعدنية والبلاستيكية..... إلخ، وفقاً لجوهرة.

معوقات

وكشف جوهرة أن تناول معوقات الاستيراد والتصدير سيتم من خلال مفهوم الارتباط العضوي بين عمليات الاستيراد والتصدير، ومن دون الدخول في التفاصيل المتعلقة بكل عملية على حدة، وذلك على اعتبار ما ينطبق على الاستيراد هو ذاته متعلق بالتصدير مع بعض الخصوصيات ذات الصلة بكل عملية، وعليه يمكن القول إن الظروف المتعلقة بواقع الحصار والعقوبات قد فرضت جملة من التعقيدات التي كان لها بالغ الأثر على عمليات الاستيراد للمواد الداخلة في الصناعات التصديرية باعتبارها مستلزمات ضرورية للعملية الإنتاجية، فالتقييد المتعلق بالعمليات المصرفية مع سورية (استيراداً وتصديراً بالعموم)، وعدم وجود قنوات مصرفية آمنة أدى إلى ارتفاع تكاليف تحويل الأموال (تحصيلاً لقاء عمليات التصدير، أو تسديداً لقيم المستوردات)، لقاء استيراد مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفها مروراً بسلاسل التوريد وما يصاحب ذلك من صعوبات متعلقة بالشحن والتأمين وما لها من أثر سلبي متمثل في ارتفاع التكاليف، وبالتالي على أسعار المنتجات السورية وتنافسيتها في الأسواق الخارجية مقارنةً بمنتجات الدول الأخرى في أسواق التصدير، يضاف إلى ذلك عدم وجود خطوط شحن للصادرات السورية في بعض الأحيان وارتفاع التكاليف المتعلقة بهذا الموضوع.

وأكمل: يوضاف إلى التحديات المذكورة أعلاه، جملة من التعقيدات ذات الصلة بالعمليات التجارية (استيراداً وتصديراً) مرتبطة بالحواجز التجارية وتقلبات أسعار الصرف محلياً وفي بعض الدول، والسياسات الحمائية التي تفرضها بعض الدول لحماية منتجاتها الوطنية، الأمر الذي يضاعف الأعباء المفروضة على المستورد أحياناً والمُصدر في أغلب الأوقات.

الحدّ من المعوقات

وفي ضوء التحديات المتعلقة بأعمال التجارة الخارجية (استيراداً وتصديراً) كان التوجه للتخفيف من حدة التحديات والصعوبات من خلال العمل على تعزيز التعاون الدولي لتذليل الصعوبات ما أمكن، مع السعي لتوفير وسائل شحن وخطوط نقل تسمح بتسهيل سلاسل التوريد، بالإضافة على توجه السياسة النقدية لاختصار الوقت المتعلق بعمليات التمويل وضبطها زمنياً إلى جانب العمل على تخفيف الأعباء المالية التي يتكبدها المصدر في عمليات تحويل الأموال من خلال التوجه لشراء عوائد قطع التصدير وفق أسعار صرف مجزية تقارب أسعار السوق وتراعي عمولات التحويل التي يتكبدها المُصدر في ظل ظروف الحصار والعقوبات المفروضة وبما يشجع عمليات التصدير، حسب ما شرحه جوهرة.

تحريك عجلة الاقتصاد

وعن دور عمليتي الاستيراد والتصدير بتحريك عجلة الاقتصاد، تحدث جوهرة قائلاً: يمكن الحسم بشكل قطعي بالدور الحيوي لعمليات الاستيراد والتصدير في تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التبادل الثقافي والتكنولوجي بين الدول تأطيراً لمفهوم خلق وتشكيل العلاقات الدولية والتأثير على مستويات المعيشة؛ وعليه فإن استقرار عمليات التصدير واستدامتها تعني تحقيق موارد مهمة بالقطع الأجنبي تضمن تصحيح الميزان التجاري مع توفير مصدر مهم لتمويل المستوردات المحفزة للنمو(مستلزمات إنتاج صناعي وزراعي) والتي تستتبع زيادة في معدلات التشغيل وتحقيق فرص للعمل ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتحسين مؤشرات النمو الاقتصادي، وضمن هذا السياق لا بد من التأكيد على ضرورة تحقيق مستوى مقبول من التوازن التجاري بين المستوردات والصادرات لاسيما أن تحقيق فوائض تجارية يعتبر مؤشراً على القوة الاقتصادية، وبالوقت ذاته لا يمكن أن ننفي بأن للمستوردات دور مهم في تحفيز الابتكار ونقل المعرفة والتكنولوجيا بما يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

خطط وسياسات

وحول الخطط والسياسات التي تتبعها الوزارة لتسهيل عمليتي الاستيراد والتصدير فإن الرؤية المعتمدة في مجال التجارة الخارجية اعتباراً تسعى للموامنة بين حرية التجارة وتحقيق حماية وضوابط تتناسب مع الواقع الاقتصادي حالياً، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال التأكيد على سياسة ترشيد المستوردات وفق مبادئها العامة، من دون فرض أي إجراءات تقييدية على المواد المسموح استيرادها لاسيما بأن أي ترشيد إضافي للمستوردات قد يشكل تحفيزاً لعمليات التهريب ولمواد ممنوعة ومسموحة بالاستيراد، وفي المقلب الآخر نجد ضرورة تخفيف ضوابط عمليات تمويل المستوردات اللازمة لتحريك عملية الإنتاج عند مستويات تشغيلية مرتفعة تضمن تحقيق تخفيض في التكاليف الثابتة للعملية الإنتاجية ورفع معدلات تشغيل العمالة وتخفيض مستويات البطالة، حسب جوهرة.

عدم وجود خطوط شحن للصادرات السورية

وختم جوهرة حديثه مع «الاقتصادية» قائلاً: وفي الجانب الآخر المتعلق بالتصدير فإن التوجه في بناء البرامج قائم على تحفيز عمليات التصدير ودعمها باعتبارها الأساس لتشجيع العمليات الإنتاجية وما يترتب عن ذلك من عوائد بالقطع الأجنبي تحقق توازناً أو تصحيحاً لعجز الميزان التجاري وتحقيق تغطية مناسبة لقيم المستوردات المحفزة للنمو الاقتصادي، مع استهداف تبسيط إجراءات عملية التصدير بغية تعزيزها مع تحقيق بناء مفهوم علمي وتقني لعمليات التصدير من خلال برامج التأهيل في مجال التصدير.

هل كان مدروساً وصحيحاً؟

لا شك بأن واقع الاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية عموماً هي المرآة لواقع الاقتصاد بسلبياته وإيجابياته، بالتالي لم يكن ولا يزال قطاع تجارتنا الخارجية بخير، للأسباب المعروفة للجميع ولكن هل كان ترشيدنا للاستيراد وللتصدير مدروساً تماماً وصحيحاً؟، ولكن لو كان صحيحاً لكانت أوضاعنا أفضل، فتدخل الجهات الحكومية بآلية غير مدروسة صحيحاً هو أسوأ من تدخلها التي تعتقد أنه مدروس لأن قوى السوق وقوى العرض والطلب وقوة السعر هي التي تحدد في الحقيقة ما يجب وما لا يجب وليست قوى الأفكار البيروقراطية المسيسة، وفق توصيف الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عابد فضلية خلال حواره مع «الاقتصادية».

ولكن بكل الأحوال استوردنا وصدرنا خلال الفترة الماضية أكثر أو أقل مما يجب أحياناً، واستوردنا أكثر أو أقل مما يجب أحياناً أخرى، وهنا أحد مفاصل الخلل في سياساتنا وإجراءاتنا الاقتصادية، وفقاً للدكتور فضلية.

ويعتقد الدكتور فضلية بأنه لا يمكن أن تكون جميع البدائل المحلية كافية لجميع ما يلزم، وليس من الممكن أن تكون الصادرات بكل أنواعها هي الحل الأمثل للتجارة الخارجية، وما يتحكم بذلك ليس العقل الاقتصادي التصديري المنطقي ولا العقل الاستيرادي المنطقي، فنحن وغيرنا لا نعيش بمجتمع مثالي.

أكثر من ٣٠٠ مليار دولار

من أهم معوقات الاستيراد هي الشح النسبي في مخزون القطع الأجنبي في سورية، وهذا الشح ليس سببه الوحيد الظروف الصعبة التي نتيجتها الشح النسبي للقطع الأجنبي (لأسباب تشريعات حكومية فقط)، نتيجة القرارات والرؤى السلبية الحكومية والرسمية لكيفية التعامل مع القطع، بل أيضاً لأسباب حقيقية أهم مظاهرها التقلص النسبي للاقتصاد السوري، نصفها لأسباب موضوعية مبررة ونصفها الآخر لأسباب ذاتية غير مبررة وغير منطقية وغير مسؤولة تختلقها أو تبررها بعض الجهات الحكومية، وسأبرر بحجة ندرة القطع الأجنبي، كل ما أقول بحقيقة أن السوريين يمتلكون ويستثمرون في كل أنحاء العالم أكثر من مئة مليار دولار (حسب احصاءات عمرها أكثر من ٤٠ سنة) أي تقديراً أكثر من ٣٠٠ مليار دولار اليوم)، والأهم أنه منذ الأزل يستثمر السوريون في دول الخليج العربي ودول كثيرة أخرى أكثر مما تستثمره كل الدول في سورية، حسب رؤية الدكتور فضلية.

بحاجة لمنظومة تشريعية متينة

وتابع: والخلاصة نحن بحاجة إلى بيئة استثمار حقيقية، بل لمنظومة تشريعية متينة ولجهات حكومية استثمارية واعية وفاهمة ومتفهة لكيفية جلب وإقناع وإغراء المستثمر السوري أولاً، وبعدها جلب المستثمر غير السوري، فكل إنجاز حكومي إيجابي حقيقي ملموس مهما كان نوعه وطبيعته تقوم به الدولة ونغذه يصدق وشفافية، سيكون مساعداً ومساهماً في خلق هذه الثقة ولو حتى كان في مجال حماية المستوردات المشحونة بالقاطرات من المطار، متسائلاً: ولكن أيلاحظ أحدكم أن مثل هذا يتم؟

تشريعات يومية متناقضة

وأيضاً من معوقات الاستيراد والتصدير هي التشريعات والقرارات اليومية المتناقضة التي تتخذها وزارة الاقتصاد، فاليوم يسمح تصدير كذا وكذا، وبعد أيام تقرر أن تصدير كذا وكذا صار ممنوعاً، والملخص: أن تشريعات التجارة الداخلية في الاستيراد والتصدير خصوصاً يجب أن تكون مستقرة وثابتة لفترة محددة، فمن المضر بالاقتصاد وبالشعب وبالمنتج السوري ما يحدث حالياً ومنذ عقود على أرض الواقع بأن نسمح اليوم باستيراد كذا وكذا ثم وبعد بضعة أسابيع أو أيام يصدر قرار عكسي بالمنع وكذلك الأمر في أنشطة التصدير، الأمر الذي يسحب مصداقية التاجر المصدر والتاجر المستورد السوري من ثقافة الأسواق الخارجية.

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

كفاءة الرّقابة الدّاخلية (١)
صمّام أمان المؤسسات

يعتبر الفساد والاحتيال من أهم عوامل تراجع النمو الاقتصادي في البلدان التي يتماديان فيها لحد بعيد، لذلك صُنّف هذان السلوكان بأنهما من معوقات الاقتصاد عالمياً، ولاسيما أنهما سواء كانا بشكل مادي أم معنوي يُسهمان بشكل مباشر في تراجع المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات وللاقتصاد بشكل عام، ما يحول دون تطوير أو نهضة الدّول سواء كانت متقدمةً أم ناميةً، لذا تناول تأثيرهما الكثير من الأبحاث والتقارير العالمية مُطبّقةً مختلف أدوات البحث على عينات مختلفة لتثبت ذلك رقمياً ومادياً وأخلاقياً، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، إذ تعدّى ليصبح الفساد والاحتيال من أهم العوامل التي تلطخ سمعة مؤسسة ما وقطاع ما وكيان اقتصادي ما على الصعيد العالمي.

وفي هذا الإطار، تشير التقارير الدولية للاحتيال والاستغلال الوظيفي الصادرة عن جمعية مكافحة الاحتيال الدولية ACFE إلى أن المؤسسات تخسر تقريباً ٥ بالمئة من إيراداتها سنوياً بسببه، ما يقدر بنحو ٤،٥ تريليونات دولار على مستوى العالم، وبناءً عليه، سعت وتسعى المؤسسات (العامة والخاصة) إلى تفعيل دور الدوائر الرقابية لمنع أو تقليل عمليات الاحتيال التي قد تحدث فيها، وذلك من خلال زيادة قدرة نُظم الرقابة الداخلية على تقييم الحالات التي يشتبه باستغلالها ممن يود الاحتيال في هذه الشركات والمؤسسات، وذلك من خلال إغلاق الثغرات التي قد تظهر خلال ممارسة الأعمال بغية تقليل حجم الاحتيال إلى أدنى حد ممكن، وأن يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالقدرة على التحقق من قيام الوحدات الإدارية الأخرى كافة بمهامها المنصوص عليها في التوصيف الوظيفي لها ما يحول دون ارتكاب احتيال وظيفي واستغلال المناصب، إضافة إلى امتلاك الوعي اللازم والإحاطة بمؤشرات الاحتيال (الرايات الحمراء Red Flags) كما هو متعارف عليه في علم التدقيق، وذلك بغية اكتشاف مدى احتمال حدوث فساد أو احتيال في مختلف أنشطة المؤسسات، وهذا ما أشارت إليه أيضاً المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي التي كانت تركز على ضرورة وضع ضوابط رقابية لمواجهة ذلك والتدقيق فيه، وعدم التهاون بذلك.

وبكل تأكيد، ينطبق ما ذكرناه على كل المؤسسات سواء التجارية أم الصناعية أو المالية، وغيرها من المؤسسات، ولكن تكتسب الرقابة والتدقيق في المؤسسات المالية أهمية كبرى ناتجة عن الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات، والمخاطر التي تكتنف عملها، لذلك نجد أن دوائر الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية تتطلب خبرةً كبيرة في هذا المجال، ولاسيما في المؤسسات المساهمة العامة أو الخاصة نظراً لمتطلبات الحوكمة السليمة في هذه المؤسسات التي يشرف على تطبيقها مجلس إدارة منتخب أصولاً من الهيئة العامة للمساهمين، ويُساق الأمر ذاته على المؤسسات المالية التابعة للقطاع العام نظراً لضرورة الإدارة السليمة للمخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات والتي تنعكس بصورة أو بأخرى على عوائد وإيرادات الخزينة العامة للدولة من جهة، وعلى الاقتصاد الوطني من خلال ما تقوم به من تجميع المدخرات ومنح التسهيلات الائتمانية والقروض من جهة ثانية، ويُضاف لذلك ما قد يكتنف عمل هذه المؤسسات من فساد واحتيال قد يمتد لمؤسسات وأجنحة القطاع العام برمته كأحجار الدمينو.

وفي هذا الصدد، فإن تفعيل دوائر التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في كل مؤسسات وهيئات وشركات القطاع العام والقطاع الخاص هو مطلب إداري اقتصادي «بديهي» منذ تأسيسها، وإن كان القطاع الخاص أكثر حرصاً من القطاع العام على ماله ومكتسباته وسمعته السوقية والمالية والإنتاجية، إلا أن أهمية ذلك في القطاع العام تأتي من كونها بديهية كما ذكرنا، ونظراً لغوص المتقعين بترهلها وازدياد الهدر فيها، ونظراً لتراكم الخسائر في بعضها مسبباً عجوزات مالية متتالية للخزينة العامة للدولة وحارماً من تطوير منظومات هذه المؤسسات سواء الإدارية أم المالية وحتى الصيانات المتتالية لأصولها الثابتة والتعزيز لإنتاجيتها، ولكن اللافت للنظر إغفال كل الإدارات لأولوية تفعيل هذه الدوائر سواء بالقول أم بالفعل، فقلما يصدر إعلان أو بيان عن ذلك، بل أن أردنا أن نغرق بالتفاصيل التي تفضحها خسائر وترهل بعض المؤسسات فيمكن القول بأنه لا نتائج بتاتاً لعمل دوائر الرقابة في هذه المؤسسات، وهذا يحتّم على القائمين على تطوير منظومة العمل الحكومي والقائمين عليّ تأهيل شركات ومؤسسات القطاع العام (وبغض النظر عن الحل الأفضل لهذه المؤسسات سواء بالمشاركة أو التشاركية أو سواها) تسليط الضوء على الرقابة وتفعيلها لأقصى حدّ، مع كامل الصلاحيات المبنية على الاستقلالية الممنوحة لها في هذه المؤسسات إن كانت دراساتهم ورؤاهم ستُبنى بشكل علمي مستدام.

■ د. علي محمود محمد

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /١/٥٤٣ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثر مسار سعر الفائدة في أسعار العملات الرئيسية (سوق صرف الدولار الأميركي مقابله اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع ارتفاع أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

ارتفاع في السكر بنسبة 4.06 ٪ والقمح بنسبة 5.26 ٪ والأرز للانخفاض.

يورو/ دولار، الجنيه الإسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٢٦) ١,١١٦١ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠,٢٦ بالمئة.

كما انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٨/٢٦) بنسبة ٠,١٤ بالمئة.

ومن أبرز التحركات السعرية الارتفاع في سعر صرف اليورو حيث ارتفع في تداولات (٢٠٢٤/٨/٣٠) مقارنةً بتداولات اليوم الذي سبقه (٢٠٢٤/٨/٢٩) بنسبة ٠,١٠ بالمئة متأثراً بالبيانات الداعمة للدولار الأميركي حيث ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي على أساس سنوي ٢,٥بالمئة وهي أقل من التوقعات البالغة ٢,٦٠ بالمئة.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ انخفاض بنسب بلغت على التوالي لكل منهما ٠,٦٤ بالمئة و٠,٠٢ بالمئة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

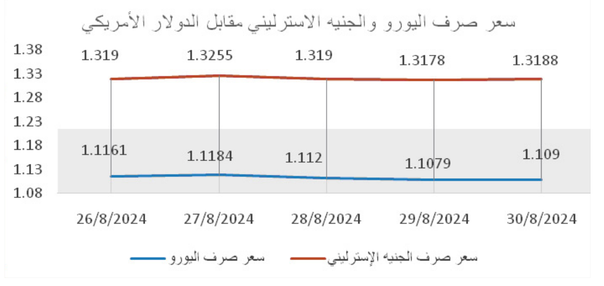

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني	التغير المئوي لسعر صرف اليورو	تغير مئوي جنيه
٢٠٢٤/٨/٢٦	١,١١٦١	١,٣١٩	-٠,٢٦ بالمئة	-٠,١٤ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٧	١,١١٨٤	١,٣٢٥٥	٠,٢١ بالمئة	٠,٤٩ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٨	١,١١٢	١,٣١٩	-٠,٥٧ بالمئة	-٠,٤٩ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٩	١,١٠٧٩	١,٣١٧٨	-٠,٣٧ بالمئة	-٠,٠٩ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٣٠	١,١٠٩	١,٣١٨٨	٠,١٠ بالمئة	٠,٠٨ بالمئة
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٦٤ بالمئة	-٠,٠٢ بالمئة		

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:

ارتفع سعر الإيثريوم مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٣٠) مسجلاً ٢,٥٢٨ دولار أميركي وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٢٦) بلغت ٢,٨٥ بالمئة، على حين انخفض سعر البيتكوين بشكل محدود -٠,٠٣ بالمئة مع الإشارة إلى حالات الارتفاع والانخفاض خلال تداولات الأسبوع السابق.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الإيثريوم
٢٠٢٤/٨/٢٦	٥٩,٤٥١,٠٠	٢,٤٥٨,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٧	٥٩,٠١٦,٠٠	٢,٥٢٨,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٨	٥٩,٣٧٤,٠٠	٢,٥٢٩,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٩	٥٩,٤١٠,٠٠	٢,٥٢٦,٠٠
٢٠٢٤/٨/٣٠	٥٩,٤٣٢,٠٠	٢,٥٢٨,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٠٣ بالمئة	٢,٨٥ بالمئة

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس: استمر ارتفاع أسعار كل من الذهب والنحاس حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٢٦) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,١٩ بالمئة و ٠,٦٧ بالمئة ما يعكس حالة الطلب على الملاذات الآمنة.

وانخفضت أسعار الذهب العالمية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٣٠) بنسبة ٠,٦٠ بالمئة مقارنةً مع ٢,٥٢١ دولار أميركي للأونصة في تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٨/٢٩) ويأتي هذا الانخفاض متأثراً بالبيانات حول الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأميركية.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

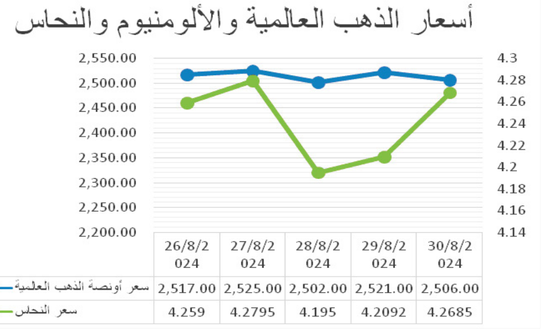

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	التغير المئوي لسعر أونصة الذهب	سعر النحاس	التغير المئوي لسعر النحاس
٢٠٢٤/٨/٢٦	٢,٥١٧,٠٠	٠,١٩ بالمئة	٤,٢٥٩	٠,٦٧ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٧	٢,٥٢٥,٠٠	٠,٣٢ بالمئة	٤,٢٧٩٥	٠,٤٨ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٨	٢,٥٠٢,٠٠	-٠,٩١ بالمئة	٤,١٩٥	-١,٩٧ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٩	٢,٥٢١,٠٠	٠,٧٦ بالمئة	٤,٢٠٩٢	٠,٣٤ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٣٠	٢,٥٠٦,٠٠	-٠,٦٠ بالمئة	٤,٢٦٨٥	١,٧٥ بالمئة
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٤٤ بالمئة	٠,٢٢ بالمئة		

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:

شهد سوق المحروقات انخفاضاً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية (برنت وتكساس) في تداولات بداية الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات الأسبوع الذي سبقه بنسب بلغت على التوالي ٣,٠٥ بالمئة، ٣,٦٢ بالمئة متأثرةً بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط ومشاكل الإمداد في الخطوط النفطية الليبية.

على حين أنهى نفط برنت تداولاته على انخفاض في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٣٠) عند مستوى ٧٧,٠٣ دولاراً أميركياً متأثراً بالظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية والصين.

وأنهى الغاز تداولاته على انخفاض بنسبة ٢,٧١ بالمئة في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٣٠) مسجلاً ٢,٠٨٥ دولار أميركي نتيجة إضافة مخزونات الغاز الأميركية يضاف إلى ذلك عودة مصنع تصدير فريبورت للغاز للعمل.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز:

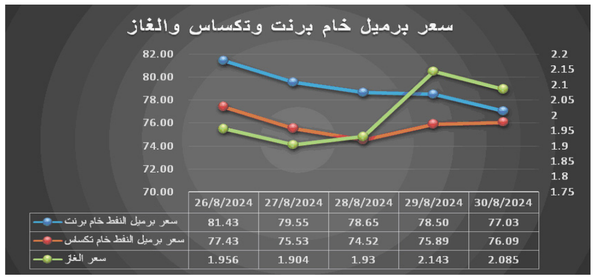

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/٨/٢٦	٨١,٤٣	٧٧,٤٣	١,٩٥٦
٢٠٢٤/٨/٢٧	٧٩,٥٥	٧٥,٥٣	١,٩٠٤
٢٠٢٤/٨/٢٨	٧٨,٦٥	٧٤,٥٢	١,٩٣
٢٠٢٤/٨/٢٩	٧٨,٥٠	٧٥,٨٩	٢,١٤٣
٢٠٢٤/٨/٣٠	٧٧,٠٣	٧٦,٠٩	٢,٠٨٥
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٥,٤٠ بالمئة	-١,٧٣ بالمئة	٦,٦٠ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: شهدت الأسواق المالية العالمية المتقدمة اتجاهاً عاماً صعودياً في معظم الأسواق متأثرة ببيانات الاقتصادات القوية.

حيث دعمت بعض القطاعات السوق المالية الألمانية بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ١,٦٣ بالمئة مسجلاً ١٨,٩١٢ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع بدعم من قطاع التأمين والكيماويات والأغذية، كما ارتفع مؤشر السوق المالية البريطانية بنسبة ٠,٥٤ بالمئة مسجلاً ٨,٣٩٠ نقطة بدعم من البيانات الإيجابية حول واقع الاقتصاد البريطاني.

على حين انخفض مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40 بنسبة ٠,١٧ بالمئة مسجلاً ٧,٥٧٧ نقطة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40
٢٠٢٤/٨/٢٨	٨,٣٤٥	١٨,٦٠٩	٧,٥٩٠
٢٠٢٤/٨/٢٩	٨,٣٤٤	١٨,٧٨٢	٧,٥٦٥
٢٠٢٤/٨/٣٠	٨,٣٩٠	١٨,٩١٢	٧,٥٧٧
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٥٤ بالمئة	١,٦٣ بالمئة	-٠,١٧ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة.

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: ارتفعت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٣٠) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٨/٢٧) بنسبة ٠,٥٤ نقطة مئوية مسجلاً ٣٨,٣١٧ نقطة بدعم من عدد من القطاعات في السوق المالية.

على حين شهد مؤشر شنغهاي المركب SSEC انخفاضاً بنسبة ٠,٤٥ بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع مسجلاً ٢,٨٤٢ نقطة متأثراً بضعف النمو الاقتصادي في الصين.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/٨/٢٦	٢,٨٥٥,٠٠	٣٨,١١٠,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٧	٢,٨٤٨,٠٠	٣٨,٢٨٨,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٨	٢,٨٣٧,٠٠	٣٨,٣٧١,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٩	٢,٨٢٣,٠٠	٣٨,٣٦٢,٠٠
٢٠٢٤/٨/٣٠	٢,٨٤٢,٠٠	٣٨,٣١٧,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٤٦ بالمئة	٠,٥٤ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع المؤشر في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠,٧١٠ نقطة وبنسبة ارتفاع ٢,١٢ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم عدد من الأسهم والاستثمارات العربية والأجنبية في البورصة المصرية.

على حين ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٨١,٠٦٣ نقطة في ٢٠٢٤/٨/٢٩ وبنسبة ارتفاع تقارب ٠,٥٠ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع نتيجة زيادة الطلب على الأسهم في القطاع المصرفي.

بينما انخفض مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١٢,١٤٥ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة انخفاض ٠,٩٦ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بضغط من انخفاض أسهم ١٤٣ شركة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/٨/٢٥	١٢,٢٦٣	٣٠,٠٧١	٨٠,٣٤٥,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٦	١٢,٢٦١	٣٠,١٣٣	٧٩,٩٩٨,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٧	١٢,١٨٢	٣٠,٣٩٧	٨٠,٠٢٧,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٨	١٢,١١٧	٣٠,٧١٠	٨٠,٧٤٨,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٩	١٢,١٤٥	٣٠,٧٧٤	٨١,٠٦٣,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٩٦ بالمئة	٢,١٢ بالمئة	٠,٥٠ بالمئة

أسعار السلع الغذائية:

يوضح الجدول أدناه أسعار بعض المواد الغذائية عالمياً: انخفضت أسعار الأرز عالمياً في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٣٠) حيث انخفضت عن بداية تداولات الأسبوع (٢٠٢٤/٨/٢٤) بنسبة ٠,٠١ بالمئة متأثرةً بارتفاع الاستهلاك العالمي من السكر.

كما ارتفعت أسعار السكر في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٣٠/٨) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع السابق مسجلاً ١٩,٨١٣ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع ٤,٠٦ بالمئة متأثرةً بانخفاض الإنتاج في البرازيل.

كما شهدت أسعار القمح خلال تداولات الأسبوع السابق ارتفاعاً بنسبة ٥,٢٦ بالمئة مقارنةً ببداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٢٦) متأثرةً بمخاوف الإمدادات العالمية يضاف إلى ذلك تأثير الأحوال الجوية السيئة في بعض الدول المنتجة للقمح.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية:

التاريخ	سعر القمح (bu)	سعر السكر (lbs)	سعر الرز (cwt)	سعر القطن (lbs)	سعر القهوة (lbs)	الذرة (bu)
٢٠٢٤/٨/٢٦	٤٩٨	١٩,٠٤	١٥,٠٩٨	٧٠,٣٧	٢٥١,٤٤	٣٨٦,٥
٢٠٢٤/٨/٢٧	٥٠٧,٧٥	١٩,٦٧	١٥,٣٠٢	٦٩,٧٢	٢٥٩,١٦	٣٩٢,٧٥
٢٠٢٤/٨/٢٨	٥٠٥,٨	١٩,٥٨	١٥,٠٦٢	٦٩,٨٢	٢٥٩,٠٢	٣٩٠,٧٥
٢٠٢٤/٨/٢٩	٥٢٤,٥	١٩,٨١	١٥,٠١١	٦٩,٨٩	٢٥١,١٥	٣٩٦
٢٠٢٤/٨/٣٠	٥٢٤,١٧	١٩,٨١٣	١٥,١٠	٧٠,٠٣	٢٥١,٣٦	٣٧٥
التغير المئوي	٥,٢٦ بالمئة	٤,٠٦ بالمئة	٠,٠١ بالمئة	-٠,٤٨ بالمئة	-٠,٠٣ بالمئة	-٢,٩٨ بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٣/ ١ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

نجوم البودكاست يوقعون صفقات بملايين الدولارات

يرتقي نجوم برامج البودكاست بشهرتهم إلى آفاق جديدة، إذ تقدم شركات الإعلام صفقات بمبالغ ضخمة مقابل حقوق عروضهم، وكانت الصفقة التي أبرمها الأخوان ترافيس وجيسون كيلس من اتحاد كرة القدم الأميركي بقيمة ١٠٠ مليون دولار مع استوديو البث الصوتي التابع لشركة أمازون (وندري) أحدث صفقة باهظة الثمن في عام ٢٠٢٤، ما يسلط الضوء على تحول كبير في سوق البودكاست.

في الأشهر الأخيرة، وقعت شركة سيريوس إكس إم صفقة بقيمة ١٠٠ مليون دولار للحصول على حقوق التوزيع للبودكاست الشهير (سمارت ليس) الذي يستضيفه ويل أرنيت وجيسون باتمان وشون هايز، كما وقعت سبوتيفاي صفقة جديدة متعددة السنوات مع جو روغان بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليون دولار، معلنة أن البودكاست الخاص به وهو البرنامج الأعلى أداء على المنصة، لن يكون حصرياً للتطبيق.

تمثل المبالغ المذهلة عودة شركات البودكاست الكبرى إلى استقطاب المواهب البارزة لكن مع تغيير في إستراتيجيتها التجارية السابقة، فبدلاً من الاعتماد على نجوم غير مثبتين قد يفشلون في تقديم حلقات أو جمهور ضخم تبرم الشركات بشكل متزايد صفقات إعلانية وتوزيعية لنشر العروض عبر منصات متنافسة.

وفي الماضي كانت شركات البودكاست العملاقة تأمل أنها من خلال توقيع صفقات حصرية مع نجوم ذوي قوة عالية ووضع عروضهم خلف جدران الدفع ستجلب أصوات المشاهير طوفاناً من المشتركين الجدد ودولارات الإعلان، لكن هذا لم يتحقق بالضرورة، كما قال رئيس قسم الرياضة والترفيه لدى شركة ويثيرس للمحاماة، مايكل رويدا وهي شركة محاماة دولية تقدم المشورة لمنتجي البودكاست بشأن العقود.

وأضاف رويدا: «لقد أبرمت هذه الصفقات الكبيرة مع المواهب، وفجأة لم ينتجوا المحتوى الذي توقعت منهم إنتاجه حقاً، لذا كان هناك الكثير من المخاطر في هذا الجانب»، موضحاً «بالطبع، هناك دائماً خطر تعرض صناع البث الصوتي أنفسهم للمتاعب، وتغطية المواد المثيرة للجدل، وأنت، بصفتك الطرف الذي وظفهم، مسؤول تماماً عن ذلك».

وكانت إحدى هذه الصفقات البارزة التي تعثرت هي شراكة سبوتيفاي بملايين الدولارات مع الأمير البريطاني هاري وزوجته ميغان، والتي كان من المفترض أن تنتج العديد من البرامج ولكنها في النهاية لم تسفر إلا عن سلسلة واحدة وبرنامج خاص بالعطلات.

وكالات

طفرة نمو للذكاء الاصطناعي التوليدي

يستمر استخدام منصات الذكاء الاصطناعي التوليدي من جانب عامة الناس في النمو بوتيرة متسارعة، على ما تظهر أحدث الأرقام لجهات فاعلة رئيسية في القطاع.

وقال رئيس مجموعة «ميتا» مارك زاكربرغ الجمعة: إن أداة «ميتا إيه آي» القادرة على الإجابة عن أسئلة يطرحها المستخدمون بلغة بسيطة أو على إنشاء الصور، باتت تضم ٤٠٠ مليون مستخدم شهرياً.

وقد أطلقت «ميتا إيه آي» في نيسان، ودُمجت في شبكات التواصل الاجتماعي «فيسبوك وإنستغرام وواتساب ومسنجر»، ويمكن الوصول إليها أيضاً عبر موقع مخصص.

وتعتمد هذه البرمجية على نموذج لغة «لاما ٣» (Llama 3) المطور من «ميتا»، والذي أنشئ من خلال تراكم كميات هائلة من البيانات للسماح للبرنامج باختيار أفضل الإجابات عن الاستعلامات المطروحة.

وكانت منافستها «أوبن إيه آي» أوضحت الخميس لوسائل إعلام أميركية أن عدد مستخدمي واجهتها «تشات جي بي تي» ChatGPT العاملة بالذكاء الاصطناعي التوليدي يتخطى ٢٠٠ مليون شخص أسبوعياً، وهو ضعف عدد المستخدمين الأسبوعيين المعلن عنه في تشرين الثاني.

وقد أطلقت «تشات جي بي تي» في نوفمبر ٢٠٢٢، وكانت أول برمجية محادثة «chatbot» تُحدث ثورة في استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وكالات

سباق الليثيوم.. من يسيطر على صناعة المستقبل بحلول ٢٠٣٠؟

تعتبر بطاريات الليثيوم–أيون من المكونات الأساسية في التحول نحو اقتصاد نظيف ومستدام، حيث تتميز بكثافة الطاقة العالية والكفاءة، وتُستخدم هذه البطاريات في مجموعة واسعة من الأجهزة، بدءاً من الهواتف الذكية حتى السيارات الكهربائية ما يجعلها جزءاً حيوياً من التكنولوجيا الحديثة.

ومع تطور الصناعة بشكل مستمر، تبرز بعض الدول كلاعب رئيس في إنتاج بطاريات الليثيوم–أيون، ما يعزز سيطرتها على هذه السوق المتنامية.

وتعد الصين الدولة الرائدة في إنتاج بطاريات الليثيوم–أيون، ومن المتوقع أن تواصل هذه السيطرة حتى عام ٢٠٣٠.

وتشير التقديرات إلى أن الشركات الصينية ستستحوذ على نحو ٧٠ بالمئة من القدرة الإنتاجية العالمية لهذه البطاريات بحلول ذلك العام.

ويبلغ إجمالي القدرة الإنتاجية المتوقعة للصين نحو ٦٢٦٨،٣ غيغاواط/ساعة، وهو رقم ضخم يوضح حجم الاستثمارات والبنية التحتية التي أقامتها الصين لدعم هذه الصناعة، وفقاً لـ«benchmarkminerals».

والصين ليست مجرد مصنع لبطاريات الليثيوم–أيون، بل تمتد سيطرتها عبر سلسلة التوريد الكاملة للمركبات الكهربائية، بدءاً من استخراج المعادن وصولاً إلى إنتاج السيارات الكهربائية، وهذا التكامل العمودي يمنح الصين ميزة تنافسية كبيرة، ويعزز قدرتها على الحفاظ على هيمنتها في المستقبل.

ورغم أن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الثانية بعد الصين، فإنها تعمل جاهدة لتوسيع قدرتها الإنتاجية في هذا المجال. وبحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن تصل القدرة الإنتاجية للولايات المتحدة إلى نحو ١٢٦٠،٦ غيغاواط/ساعة، وتقود هذا النمو شركات عملاقة مثل «تسلا» و«إل جي إنرجي سوليوشن» (LG Energy Solution).

وتعتبر تسلا، بشراكاتها واستثماراتها الكبيرة في التكنولوجيا المتقدمة، من أبرز الفاعلين في هذا المجال على مستوى العالم، وتسعى من خلال مصانعها إلى زيادة إنتاج البطاريات بشكل ملحوظ.

وفي أوروبا، تتصدر ألمانيا السباق نحو إنتاج بطاريات الليثيوم–أيون، مع توقعات بأن تصل قدرتها الإنتاجية إلى ٢٦١،٨ غيغاواط/ساعة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتعد شركة تسلا من اللاعبين الرئيسيين في السوق الألماني بفضل مصنع «غيغا برلين»، وهو أول مصنع لتسلا في أوروبا، كما تسهم شركات أخرى مثل «نورثفولت» (Northvolt) وفولكس فاجن (VW) في دعم الصناعة الأوروبية والتوسع في إنتاج البطاريات.

ومع تزايد الطلب على البطاريات، لاسيما في السيارات الكهربائية والهواتف الذكية، يستمر التركيز على تطوير تقنيات جديدة لتحسين كفاءة البطاريات وتقليل تكلفتها.

وكالات

بوح الاقتصاد

«السنوات السمان»!

■ هني الحمدان

■ تغيير السياسات تجاه استبدالها بأخرى أكثر حداثة تشكل قاعدة مطلبية، وحاجة ماسة لإيجاد مخارج حلول للتحديات والصعوبات التي تطرأ وطرأت، وتغييرها يجب ألا يفهم ضمن سياق التخلي عن الأساسيات والأهداف العامة التي تعمل عليها الإدارات الرسمية وفق مقتضيات محددة، بل هي أساليب معالجة بطرق جديدة تشكل مخارج نجاة من عبء تراكم بعض الأزمات.

في السنوات الأخيرة قامت أغلبية الدول بمراجعة أنظمة سياساتها التي تخص الدعم والضرائب وبرامج التنمية وضعف النمو وتراجع الاقتصاد، عبر طرح إصلاحات جديدة ومتنوعة وغيرها، فالإصلاحات مهما كانت قاسية تبقى ضرورة لا مفر منها لكنها مرتبطة بتهيئة لسلوك الفرد والمؤسسات، بغية حسن التعاطي والعمل.

والتغيرات الأخيرة التي طرأت وحملت معها ما حملت من أعباء ومفرزات، هي التي دعت لطرح الإصلاحات الاقتصادية المرتقبة، من باب أن الموارد المتاحة في ظل النقص والعوز، سواء الموارد البشرية أم الطبيعية تحتاج لإعادة تنظيم واستثمار وتفكير جديد..

من هنا جاء طرح السيد الرئيس بشار الأسد الذي يستشف منه مدى المصارحة الكلية بحقيقة التحديات وضرورة اجتراع الحلول، والخروج عن دائرة المعالجات التقليدية إلى ضرورة البحث عن الحلول المبتكرة جراء نهج سياسات متوافقة ومتناغمة مع حجم التحديات الضاغطة، وعدم التوقف عند أفكار ومفاهيم الماضي، والقوة والجدية في تطبيق أي إصلاح قد يؤدي إلى النجاح، وأي فكر عليه أن ينهج مثل هذا التفكير الواقعي للخروج نحو بر التنمية والاستقرار وتغيير المعادلات تجاه الإيجابية والواقعية بالتطبيق.

السؤال لدى السوريين اليوم: ما المستقبل القادم..؟

أمام كل ما تم طرحه.. هل بمقدورنا أن نتنبأ عن القادم وهل مستقبلنا سيكون أفضل بكثير مما نحن فيه من صعاب ومعوقات..؟ وبأننا بحال تمكّنا من تطبيق السياسات والبرامج المرتقبة نقترب أكثر من «السنوات السمان» لنودع السنوات «العجاف» التي حولت حياة السوريين لظلمة حالكة..!! هل نستطيع أن نتفاءل..؟ وهل سنمضي بتنفيذ كل ما يتطلب لتأمين مستقبل مشرق من خلال العمل على ترجمة رؤى التحديث والسياسات الاقتصادية على أرض الواقع.

قادم الأيام يحمل لا شك جملة تغيرات أولها بالسياسات والبرامج التنموية المختلفة، وربما نشهد قفزات في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والاستثمار رغم العديد من الأمراض المتوارثة وصعوبة التعافي بتلك السرعة، والخلاص من ذاك الإرث النمطي التقليدي الذي قوامه الروتين والفساد وعدم الإخلاص بالأعمال والتلكؤ في تنفيذ المسؤوليات، وحالة القصور والتلبد واللامبالاة عند أغلب المؤسسات، لكن وجود السياسات الجديدة تحتّم تقلّد أشخاص يمتلكون المواهب القيادية وحب العمل والقدرة القيادية وبلورة إستراتيجيات ناجعة، مع إيلاء الكوادر المخلصة والعاملة جلّ متابعة واهتمام، وفرز المتلاعبين الراغبين في إبقاء حالات الإحباط والتسيب موجودة في بعض المفاصل.

سياسات وخطط تتناسب مع الواقع، مقرونة مع أعمال وأنشطة ذات عوائد اقتصادية وتوسعات في الصناعة والعمل على تشجيع الاستثمار المحلي وتسهيلات للقطاع الخاص، وتحسين التشريعات وواقع البنى التحتية، وغيرها من الجهود التي يجب ألا تتوقف عند عائق، وإذا ما تم ذلك فستجعل كل الخطوات من «المستقبل القادم» على سورية أفضل بكثير مما هي عليه الآن.